المجلة العلمية لكلية الدراسات الإسلامية والعربية
بدمياط الجديدة

قاعدة اللطف الإلهي عند المتكلمين وتطبيقاتها العقدية

الدكتور
أحمد علي فهمي علي
مدرس بقسم العقيدة والفلسفة بكلية الدراسات الإسلامية
والعربية بنين بدمياط الجديدة
جامعة الأزهر

العدد السادس عشر (ديسمبر ٢٠٢٤م)
الترقيم الدولي/ ISSN (2356- 6353)
الترقيم الدولي الإلكتروني/ (2636- 2716)
رقم الإيداع بدار الكتب / (2013/ 18766)

قاعدة اللطف الإلهي عند المتكلمين وتطبيقاتها العقدية

ملخص البحث:

يبين الباحث من خلال هذا البحث أن الأشاعرة وغيرهم من الفرق القائلين بوجوب اللطف على الله تعالي بينهم نقاط التقاء وافتراق ويكمن اللقاء بين هذه الفرق في أن الأشاعرة يتفقون مع غيرهم في أن الله يسر كل السبل لهداية الناس فبين للناس طريق الخير وطريق الشر عن طريق إرسال الرسل وإنزال الكتب فهذا هو اللطف الذي يؤمن به الأشاعرة ويسمونه توفيقا.

أما الخلاف بينهم وبين غيرهم فيكمن في أن الفرق المخالفة للأشاعرة في هذه المسألة أوجبوا على الله اللطف وهذا فيه تعد على الإرادة الإلهية وحد من طلاقتها فالله سبحانه وتعالي طبقا لمعتقد أهل السنة لا يجب عليه شيء بل هو موصوف بالكمالات المطلقة والتي منها حرية الإرادة، وقالوا أيضا إن الله فعل بالمكلفين أقصي ما عنده فليس في مقدوره أن يفعل أكثر من ذلك ولا يخفي ما في هذا من نسبة العجز إلي الله وأن كفر الكافر ومعصية العاصي واقعة بغير إرادة من الله واختيار وهذا مخالف لعقيدة أهل السنة في الله حيث يقررون دائما أنه لا يقع شيء في هذا الكون طاعة كانت أو معصية إلا بإرادة الله، ولم تكن مسألة اللطف مجرد اعتقاد نظري بل كانت لها تبعات عملية وتطبيقية على نحو ما سيتبين في البحث.

الكلمات المفتاحية: اللطف، الوجوب، الأشاعرة، المعتزلة، الشيعة الإمامية

Research Summary

The researcher shows through this research that the Ash'aris and other sects who say that kindness is obligatory upon God Almighty have points of agreement and divergenceThe meeting point between these groups is that the Ash'aris agree with others that God has facilitated all paths to guide people، so He has shown people the path of good and the path of evil by sending messengers and revealing books. This is the kindness in which the Ash'aris believe and which they call success The difference between them and others lies in the fact that the groups that disagree with the Ash'aris on this issue have made it obligatory for God to be kind، and this is an encroachment on the divine will and a limitation of its freedom. According to the belief of the Sunnis، God Almighty is not obligated to do anything، but rather He is described with absolute perfections، including freedom of willThey also said that God did with those who are accountable the most that He has، and that He is not able to do more than that. It is not hidden that this is ascribing inability to God، and that the disbelief of the disbeliever and the disobedience of the disobedient occur without the will or choice of God. This is contrary to the belief of the Sunnis in God، as they always state that nothing occurs in this universe، whether obedience or disobedience، except by the will of God. The issue of kindness was not merely a theoretical belief، but rather had practical and applied consequences، as will become clear in the research

Keywords: Kindness، Obligation، Ash'ari، Mu'tazila، Imami Shi'a

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلي الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه ومن اهتدي بهداه إلى يوم الدين أما بعد،

علم الكلام من العلوم المختصة بالبحث عن كل ما يتعلق بالذات الإلهية وعن النبوات والسمعيات فهذه القضايا الثلاث هي الأعمدة التي يقوم عليها هذا الفن قاصدا من وراء هذه المباحث إصابة الحق فيها، وقد تنافست الفرق الإسلامية المختلفة حول الوصول إلي هذه الغاية النبيلة والهدف السامي وكل فرقة من هذه الفرق تدعي أنها أصابت كبد الحقيقة في حين لم تستطع الفرق الأخرى المختلفة الوصول إلي ما وصلت إليه لكن هذا الادعاء يظل مجرد ادعاء ما لم تصوب إليه مناهج النقد المختلفة ويوضع هذا الادعاء على محك الفحص والتمحيص والتنقيح والتدقيق وبعد ذلك يتبين أي من هذه الفرق أصاب الحقيقة ووصل إلي مراد الله؟

وقاعدة اللطف الإلهي من بين المسائل التي وقع فيها الخلاف بين متكلمي المسلمين فالأشاعرة ومن سار في فلكهم لم يعتقدوا بها ولم يؤمنوا بمضامينها ومقتضياتها على خلاف المعسكر الآخر من المعتزلة والشيعة الإمامية الذين آمنوا بتلك القاعدة وطبقوها في مسائل عقدية كثيرة ظانين أو متوهمين أنه لا سبيل إلي إثبات تلك العقائد إلا من خلال هذا الطريق؛ لأجل هذا أتي البحث ليفصل بين هذه الدعاوي المختلفة قدر الطاقة البشرية لما لقاعدة اللطف من تداعيات عقدية خطيرة.

فقد طبقتها الإمامية ومن قبلهم المعتزلة على النبوة فالطريق إليها ليس هو المعجزة ولا هو أحوال النبي وصفاته وخلاله ولا إخباره صلي الله عليه وسلم بأخبار ماضية وأحداث قادمة بل ظنوا أن اللطف الإلهي بمعناه عندهم الذي سيتضح لاحقا هو الطريق إلي النبوة وتوسعت الإمامية في قاعدة اللطف فظنوا أن نصب الإمام واجب على الله بموجب اللطف الإلهي

يضاف إلي هذا وذاك قضايا الثواب والعقاب وغيرها من القضايا التي سيتم تناولها في هذا البحث.

مما سبق ذكره يتبين أهمية قاعدة اللطف وأن الكتابة عنها ليست ترفا فكريا فهي حاضرة بقوة في علم الكلام الإسلامي لها آثارها الكبيرة على العقيدة الإسلامية وحتي لا أستبق الأمور يكفي أن أشير إشارة سريعة على الأساس الذي قامت عليه حيث تعد قضية تحكيم العقل على أفعال الله الأصل الذي بنيت عليه قاعدة اللطف فالعقل البشري القاصر المحدود يحكم على الذات الإلهية اللامتناهية زمانا ومكانا ومقدار، فيقرر هذا العقل القاصر أن هذا الفعل حسن ينبغي بل يجب على الإله أن يفعله وهذا الفعل هناك فعل أصلح وأحسن منه ينبغي على الإله أن يتخلى عن الفعل الحسن ويفعل الأحسن والأصلح منه، وذاك الفعل الثالث قبيح على الذات الإلهية أن تتركه وأن لا تفعله ففعل القبيح قبيح والله تعالي منزه عن فعل القبيح فأني للعقل المحدود القاصر أن يحكم على الفعل الإلهي المطلق الغير محدود؟ فهذه معادلة صعبة بعيدة عن منطق العقل الذي يحتكمون إليه، ثم إن عقول الناس متفاوتة فما يراه البعض لطف قد يراه آخرون غير لطف فإلي أي عقل نحتكم ونميل؟

لكن الأهم من هذا كله إن قاعدة اللطف لها تداعيات في السجال الإيماني الإلحادي فهي من المسائل المهمة التي لها تعلق بالفترة الراهنة والصعبة في نفس ذات الوقت؛ نظرا إلي انتشار الإلحاد في العالم فبعد أن كان الإلحاد عبارة عن آراء متفرقة هنا وهناك أصبح له مؤسسات وأقطاب مفكرون يعملون على إشعاله ليل نهار عن طريق كتب تؤلف وندوات تعقد ومحاضرات في جامعات علمية مرموقة وغيرها وغيرها، ويكفي لكي نعلم خطورة الأمر أن ننظر في الإحصائيات التي تجريها بعض المراكز البحثية عن نسبة الملحدين في العالم ليتبين من خلال هذه الإحصائيات أن هناك تمددا إلحاديا كبيرا الأمر الذي يجعلك تفتش في بطون الكتب لتبحث عن كل جزئية تعزز موقف المؤمنين في مواجهة ملاحدة هذا العصر ليجد الباحث وتقع عينه على قاعدة اللطف الإلهي فيجد أن القول بها يعزز موقف الملحدين ضد

المؤمنين فبدلا من الحصول على دليل هنا وبرهان هناك يصطدم المرء بتداعيات قاعدة اللطف على هذا السجال الدائر بين المؤمنين والملحدين، إذ تنص هذه القاعدة على أنه ينبغي على الإله أن يفعل أقصي ما لديه لكي ييسر على الناس سبل الوصول إليه، وبالنظر إلي الواقع المعاش يجد أن هناك أمورا كثيرة لم يتدخل الإله لحلها – فنحن أهل سنة نعتقد أن لله حكمة في ذلك – إن أقوي شبهة عند الملحدين قولهم بأن العالم ملئ بالآلام والشرور فلو كان هناك إله رحيم عادل قادر لما ترك الناس تقابل هذا المصير المجهول هذه شبهة منعت الناس عن الإيمان فطبقا لقاعدة اللطف كان على الإله أن يتدخل لمنع هذه البلايا والكوارث ليقطع على الناس أعذارهم ولكي يمهِد ويعبِد الطريق للناس إليه لكن هذا لم يحدث والواقع خير شاهد على وجود الشر والألم.

وهناك أشياء أخري كثيرة ناتجة عن الإيمان بقاعدة اللطف ستتبين إن شاء الله تعالي في ثنايا هذا البحث الذي يشتمل على المباحث التالية

المبحث الأول التحسين والتقبيح وعلاقتهما باللطف الإلهي وفيه مطلبين:

المطلب الأول: تعريف التحسين والتقبيح ومذاهب الناس فيهما

المطلب الثاني: فروع للقول بالحسن والقبح العقليين

المبحث الثاني: اللطف الإلهي وفيه مطالب

المطلب الأول: – تعريفه وبيان أقسامه

المطلب الثاني: – مذاهب الفرق الكلامية حول اللطف الإلهي

المطلب الثالث: – تطبيقات عقدية لقاعدة اللطف الإلهي

الخاتمة: – اشتملت على نتائج البحث وتوصياته

المبحث الأول
التحسين والتقبيح وعلاقتهما باللطف الإلهي

وفيه مطلبين: -

المطلب الأول: - تعريف التحسين والتقبيح ومذاهب الناس فيهما.

المطلب الثاني: - فروع للقول بالحسن والقبح.

المطلب الأول

تعريف التحسين والتقبيح ومذاهب الناس فيهما

تعد مسألة التحسين والتقبيح والخلاف الدائر حولها بين الفرق الكلامية أصل تفرع عليه قول المعتزلة ومن سار في فلكهم بوجوب اللطف على الله تعالي لذا ينبغي قبل الخوض في مسألة اللطف أن نعرج على مسألة التحسين والتقبيح هل هما شرعيان أم عقليان؟ وما هو موطن ومحل الخلاف في هذه المسألة؟

لقد عرَّف العلماء الحسن والقبح عدةَ تعريفات على النحو التالي:

١-أن يراد بالحُسْن والقُبْح: كونُ الشيء ملائمًا للطبع أو منا فرًا له.

٢-أن يراد بالحُسْن والقُبْح: كونُ الشيء صفةَ كمالٍ أو صفة نقص، كقولنا: العلم حسن، والجهل قبيح.

٣-أن يراد بالحُسْن والقُبْح: كون الفعل يتعلق به المدح والثواب، والذم والعقاب، فما تعلق به المدح والثواب في الدنيا والآخرة كان حسنًا، وما تعلق به الذم والعقاب في الدنيا كان قبيحًا.

ثانيًا: تحرير محل النزاع.

إن الحسَن والقبيح قد يُعني بهما كونُ الشيء ملائماً للطبع أو منافرًا له، وبهذا التفسير لا نزاع في كونهما عقليين، وقد يراد بهما كونُ الشيء صفة كمال أو صفة نقص، كقولنا: العلم حسن، والجهل قبيح، ولا نزاع أيضًا في كونهما عقليين(١).

(١) المحصول في علم الأصول، فخر الدين الرازي، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، الناشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، السعودية، ١٤٠٠هـ، ١/١٥٩.

وإذا كان الأمر كذلك فما هو محل النزاع؟ يجيبنا على ذلك «الرازي»؛ فيقول: " وإنما النزاع في كون الفعل متعلق الذم عاجلًا وعقابه آجلًا، وفي كون الفعل متعلق المدح عاجلًا، والثواب آجلًا، هل يثبت بالشرع أو بالعقل؟(١).

اختلفت الفرق الإسلامية حيال هذا المعني الثالث على النحو الآتي:-

أولا المعتزلة: – العقل عند المعتزلة هو الحاكم على الأفعال الاختيارية حسنا وقبحا فمن الأفعال الاختيارية ما يدرك العقل حسنه وقبحه بالضرورة كحسن الصدق النافع والإيمان وقبح الكذب الضار والكفران، ومنها ما يدركه العقل بالنظر كحسن الصدق الضار، وقبح الكذب النافع، ومنها ما يقف العقل عن إدراكه إلا بإنباء الشرع كحسن صوم آخر يوم من رمضان وقبح صوم أول يوم من شوال، واختلفوا فيما بينهم هل حسن الأشياء وقبحها ذاتيان في الأشياء أم لأجل صفة لازمة فيها؟ على أقوال:-

١- القدماء منهم ذهبوا إلي أنهما ذاتيان

٢- قال آخرون هي حسنة وقبيحة لا لذاتها بل لصفة لازمة كالصوم المشتمل على كسر الشهوة المقتضي عدم المفسدة، وكالزنا المشتمل على اختلاط الأنساب المقتضي ترك تعاهد الأولاد

٣- وفرق آخرون بين الحسن والقبيح، فالقبيح قبيح لصفته والحسن فهو حسن لذاته وحجتهم أن الذوات كلها متساوية والتمييز إنما هو بالصفات

وقال الجبائي وأتباعه الفعل يقبح أو يحسن بوجه واعتبار كضرب اليتيم يحسن إن كان للتأديب ويقبح إن كان تعديا وجورا (٢).

(١) المحصول: ١/١٦٠.

(٢) ينظر عمدة أهل التوفيق والتسديد في شرح عقيدة أهل التوحيد الكبري، أبو عبد الله السنوسي، ص٢٣١-٢٣٢، مطبعة جريدة الإسلام – مصر

يقرر القاضي عبد الجبار أن الشرع مجردُ كاشفٍ عن أشياءَ معلومة مسبَقًا بالعقل، وأن العقل هو الذي يوجبها وليس الشرع حيث يقول: (واعلم أن النهي الوارد عن الله ــ عز وجل. يكشف عن قبح القبيح، لا أنه يوجب قبحَه، وكذلك الأمر يكشف عن حُسنه، لا أنه يوجب حسنَه)[١]

ثانيا الأشاعرة: –

يقرر الأشاعرة أن الأفعال كلها مستندة إلي الله تعالي ابتداء وبلا واسطة، ويلزم على هذا أن الأفعال جميعها مستوية قبحا وحسنا فلا قبح إلا ما قال الشارع لا تفعلوه ولا حسن إلا ما قال الشارع افعلوه فالشرع عليه لا على غيره مدار التحسين والتقبيح(٢).

وعلى حد تعبير «إمام الحرمين»، فالمعنِيُّ بالحسَن: ما ورد الشرع بالثناء على فاعله، والمراد بالقبيح: ما ورد الشرع بذم فاعله " (٣)،

وعلى هذا فمن جعل القبح والحســـن مردهما إلي العقل أي أن العقل هو الحاكم بقبح الأشياء وحسنها قال بقبح بعض الأفعال منه تعالي ووجوب بعضها عليه، وهذا مخالف لما عليه أهل الســنة من أن الله تعالي الحاكم يحكم بما يريد ويفعل ما يشــاء لا يقبح منه فعل ولا يجب عليه أي أمر من الأمور

---

(١) المحيط بالتكليف، القاضي عبد الجبار، صـ٢٥٤، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والترجمة والنشر، القاهرة

(٢) ينظر عمدة أهل التوفيق والتسديد في شرح عقيدة أهل التوحيد الكبري، أبو عبد الله السنوسي، صـ٢٣١-٢٣٢

(٣) الإرشاد: صـ٢٥٨.

المطلب الثاني

فروع للقول بالحسن والقبح العقليين

رتب المعتزلة على القول بتحسين العقل وتقبيحه أمورا أوجبوها على الله تعالي.

يقول الشهرستاني:(ثم يرتبون على ما ذكرناه قولهم في الصلاح والأصلح واللطف والثواب والعقاب) (١).

من هذه الأمور: -

الأول-إثابة المطيع وعقاب العاصي: -أما إثابة المطيع فلأنه – على حد قولهم- مستحق للعبد ولما كان الثواب على الطاعة مستحقا كان الإتيان به واجبا وترك الإثابة عليه قبيحا وهو ممتنع على الله تعالي؛ لأن التكليف إما لا لغرض وهو عبث لا يليق بالحكيم سبحانه أو لغرض وهذا الغرض إما عائد إلي الله تعالي وهو محال لتنزهه عن الأغراض أو عائد إلي العبد إما في الدنيا لا جائز أن يكون في الدنيا أو في الآخرة وهو إما إضراره وهو باطل أو نفعه وهو المطلوب، وكذلك العاصي فلابد من عقاب العاصي كيلا يستوي المطيع والعاصي (٢)

وهذا كلام في غاية البطلان فالله تبارك وتعالي لا يجب عليه شيء فإن أثاب فبمحض فضله وإن عاقب فبمحض عدله هذا هو الذي استقر عليه أهل الحق وردوا على مزاعم المعتزلة وغيرهم ممن أوجبوا ذلك على الله بالآتي:-

١-أن الوجوب إنما يتحقق في حق من لو فرض في حقه ترك الواجب لاستحق الذم واللوم ولوليم أو عوقب لناله ضرر، والرب تبارك وتعالى يتقدس عن قبول الضر والنفع

(١) نهاية الإقدام في علم الكلام، الشهرستاني، ص٢٠٩

(٢) ينظر شرح المواقف للجرجاني مع حاشيتي السيالكوتي والفناري، ٨/١٩٦- ١٩٧، ط١/مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر

٢- أن العبادات التي يقيمها العبد لا تفي بالنعم التي تتوفر عليه من ربه ناجزة، وهي تقع شكرا لأنعم الله تبارك وتعالى، بل لا تفي بأقلها. فإذا وقعت شكرا عوضا عما تعجل من نعم الله، فكيف يستمر في حكم العقل استحقاق الثواب على أعمال وقعت عوضا عن نعيم يوفاه العبد (١)

الثاني -وجوب الأصلح على الله تعالي:- مذهب أهل الحق في هذه المسألة أن الله لا يجب عليه فعل الأصلح بل له أن يفعل ما يشاء وأن يترك ما يشاء، خلافا لما عليه المعتزلة حيث قالوا بوجوب فعل الأصلح لكنهم اختلفوا في مدار فعل الأصلح هل هو في الدين والدنيا أم في الدنيا فقط على قولين:-

١- ذهب معتزلة بغداد: على أنه يجب على الله فعل الأصلح لعباده في دينهم ودنياهم، فلم يُجوّزوا عليه تعالى أن يُبقى أي وجه ممكن لصلاح عباده في العاجل والآجل إلا ويفعله.

٢- وذهب معتزلة البصرة: إلى أنه يجب على الله فعل الأصلح في الدين فقط، فأرادوا بالأصلح الأنفع في باب الدين، ولذلك لم يُوجبوا على الله خلق العالم، ولا تكليف العباد، لكنهم قالوا: إذا كلَّف الله العبد فيجب عليه تمكينه وإقداره باللطف وبأقصى درجات الصلاح(٢).

(١) ينظر العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، أبو المعالي الجويني، صـ٢٠٥-٢٠٦، تحقيق د/ محمد الزبيدي، الناشر / دار سبيل الرشاد - بيروت

(٢) ينظر الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد: أبو المعالي عبد الملك بن عبدالله الجويني صـ٢٨٧-٢٨٨، تحقيق: د/ محمد يوسف موسى، وعلى عبد المنعم عبد الحميد، مطبعة الخانجى - مصر، ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠ م، وينظر شرح العلامة الخيالي على النونية: شمس الدين أحمد بن موسى المشهور بالخيالي، صـ٢٤٤، دراسة وتحقيق: عبد النصير ناتور أحمد المليباري، مكتبة وهبة — القاهرة، ط١/ ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م، وينظر لباب العقول في الرد =

وقد رد أهل الحق على تلك الدعوي بالآتي:-

١ـ لو وجب عليه رعاية الأصلح لما خلق الكافر الفقير، لأن الأصلح له ألا يخلقه، حتى لا يكون معذباً في الدنيا والآخرة، والتالي ظاهر الفساد فيبطل المقدم.

٢ـــ الأصلح للعباد أن يُخلقوا في الجنة وأن يُنعَّموا بالمشتهيات الحسنة، فلو كانت رعاية الأصلح واجبة لوجب خلق العباد في الجنة، واللازم باطل فالملزوم مثله.

٣ـ لو وجب عليه شيء لم يخل إما أن يجب بالعقل أو بالشرع، والأول باطل وإلا لكان ذلك الواجب قديماً إذا لا معنى للواجب العقلي إلا أنه لا أول له، وليس في العقل واجب الوجود إلا الله تعالى وصـــفاته، وإن كان شـــرعيا فهو محال من وجهين: أحدهما: أن الواجب الشرعي يستدعي موجباً يجب الواجب بأمره ويتعالى الله عن أن يكون مأموراً، والثاني: لو كان كذلك لتوقف خوف العقاب على الترك، وذلك في حقه محال، وإذا بطل الإيجاب العقلي والشرعي لم يكن للإيجاب معنى مفهوم(١).

ولا يخفي تلك المناظرة الشـهيرة التي جرت بين أبي الحسـن الأشـعري وأبو على الجبائي حول مفهوم الصـلاح والأصـلح، قال الأشـعري لأسـتاذه أبى على الجبائي ما تقول في ثلاثة إخوة عاش أحدهم في الطاعة وأحدهم في المعصـية ومات أحدهم صـغيرا فقال يعاقب الأول بالجنة ويعاقب الثاني بالنار والثالث لا يثاب ولا يعاقب قال الأشـعري فإن قال الثالث يا رب لو عمرتني فأصـــلح فادخل الجنة كما دخلها أخي المؤمن قال الجبائي يقول الرب كنت أعلم انك لو عمرت لفسقت وأفسدت فدخلت النار قال فيقول الثاني يا رب لم لم تمتنى صغيرا لئلا

على الفلاسفة في علم الأصول: أبو الحجاج يوسف بن محمد المكلاتي، صـ٣٢١، تحقيق: د/ فوقية حسين محمود، دار الأنصار، ط١/ ١٩٧٧م.

(١) بغية الطالب في شرح عقيدة ابن الحاجب، صـ٣٢١، أحمد بن زكري، دراسة وتحقيق: عبد الله بن يوسف الشيخ سيدي، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في الدراسات الإسلامية، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية – الرباط ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

اذنب فلا أدخل النار كما أمت أخي فبهت الجبائي فترك الأشـــعري مذهبه الى المذهب الحق(١)

الثالث:– العوض عن الآلام: ذهبت المعتزلة أيضـــا إلي وجوب العوض عن الآلام فإن كان الألم حاصــل من جهة العبد فإن كانت له حســنات أخذ من حســناته ووضــعت على حسنات الذي وقع عليه الألم أو الضرر، وإلا وجب على الله صرف المؤلم عن إيلامه أو تعويضه حسـنات توازي هذا الألم أو تفوقه هذا إذا كان الألم من جهة العبد، أما إذا كان الألم من جهة الله وجب عليه تعويضه(٢)

الرابع:– اللطف من الأمور التي ترتبـت على القول بالحســـن والقبح العقليين القول بوجوب اللطف وهو بيت القصيد وموطن الشاهد وتفصيل الحديث عنه سيأتي ان شاء الله في المباحث اللاحقة

.

(١) ينظر شرح المواقف للجرجاني، ١٩٧/٨–١٩٨

(٢) ينظر شرح المواقف للجرجاني، ١٩٨/٨

المبحث الثاني
اللطف الإلهي

وفيه مطالب:

المطلب الأول: – تعريفه وبيان أقسامه

المطلب الثاني: – مذاهب الفرق الكلامية حول اللطف الإلهي

المطلب الثالث: – تطبيقات عقدية لقاعدة اللطف الإلهي

المطلب الأول

تعريف اللطف وبيان أقسامه

عرف القاضـــي عبد الجبار اللطف بأنه هو كل ما يختار عنده المرء الواجب ويتجنب القبيح أو ما يكون عنده أقرب إما إلي اختيار الواجب أو إلي ترك القبيح(١)

فالقاضـي عبد الجبار يري أن اللطف هو كل أمر يحمل المرء على اختيار الواجب وتجنب فعل القبيح، أو يكون بسببه أقرب إلي فعل المأمورات وترك القبائح والرذائل

وهذا هو معني التوفيق والخذلان عند المعتزلة فالتوفيق عندهم خلق لطف بعلم الله تعالي أن العبد يؤمن عنده والخذلان الامتناع من ذلك (٢)

وقد تضـــافرت نقولات المتكلمين على هذا المعني المذكور آنفا فالشـــهرســـتاني في نهاية الإقدام في علم الكلام يقول: (واللطف هو وجه التيســير إلى الخير وهو الفعل الذي علم الرب تعالى أن العبد يطيع عنده وليس في مقدور الله تعالى لطف وفعل لو فعله لآمن الكفار) (٣)

وعلى هذا فقد ذهب جمهور المعتزلة إلي أنه ليس عند الله شـــيء أصـــلح مما أعطاه جميع الناس كافرهم ومؤمنهم ولا عنده هدي أهدي مما أعطاه الكافر والمؤمن، وأنه ليس يقدر على شيء هو أصلح مما فعل بالكافر والمؤمن (٤)

---

(١) ينظر شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار، صـ٥١٩، تحقيق د/ عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبه

(٢) ينظر المغني الغنية في أصول الدين للمتولي، عبد الرحمن بن مأمون النيسابوري، صـ ٤٣، تحقيق / مارى برنان، الناشر: المعهد الفرنسى للآثار الشرقية، ١٩٨٦ – القاهرة (ملحق حوليات إسلامية ; العدد رقم ٧)

(٣) نهاية الإقدام في علم الكلام، عبد الكريم الشهرستاني، صـ٢٢٦، تحقيق / أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١/١٤٢٥هـ

(٤) ينظر الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم، ٩٢/٣، مكتبة الخانجي القاهرة.

وقد زاد الحسن بن المطهر الحلي في شرحه على تجريد الاعتقاد لنصير الدين الطوسي على تعريف القاضـــي عبد الجبار للطف قيدين آخرين حيث قال:(اللطف هو ما يكون المكلف معه أقرب إلي فعل الطاعة وأبعد من فعل المعصية، **ولم يكن له حظ في التمكين، ولم يبلغ حد الإلجاء** واحترز بقولنا ولم يكن له حظ في التمكين عن الآلة فإن لها حظا في التمكين وليســت لطفا وقولنا ولم يبلغ حد الإلجاء لأن الإلجاء ينافي التكليف واللطف لا ينافيه) (١).

القيد الأول:– لم يكن له حظ في التمكين:–بمعنى أن هذا الشـــيء الذي يقرب العبد من الطاعة ويبعده عن المعصـية لا يصـل إلي حد كونه الممكن من فعل الطاعة وترك المعصـية بحيث لولاه لما تمكن العبد منهما إذ الذي يكون كذلك يعد شـــرطا لإمكان الفعل والترك فيكون المشـروط عدما بعدم فعله وهذا على خلاف ما يوحي قوله يقرب إذ اللطف يقرِب ولا يمكِن فـالمكلّف قـادر على القيـام بالتكليف حتى من دون وجود اللطف، فمثلاً: إن القـدرة المالية لدى المكلّف بالنسبة إلى الحجّ لا تُعَدّ لطفاً؛ لأن المكلّف من دونها غير قادر على امتثال التكليف، وأما بالنسبة إلى الصلاة فيمكن أن تكون لطفاً؛ إذ يمكن للمكلّف أن يأتي بالصلاة حتّى مع عدم القدرة المالي(٢).

القيد الثاني:– ولم يبلغ حد الإلجاء:–أي أن الفعل المقرب إلي الطاعة لا يصـــل بالعبد إلي حد الإيجاب والإجبار على الفعل لأن ذلك ينافي التكليف واللطف لا ينافيه فالجبر ينتفي معه التكليف إذ العبد عند ذلك مجرد ريشـــة في مهب الريح كما يقول المجبرة والتكليف مرهون بالاختيار؛ فاللطف مجرد محفِز على الطاعة ميسِر لسبل الوصول إليها.

(١) كشف المراد شرح تجريد الاعتقاد، ابن المطهر الحلي، صـ٣٠٣، الناشر / مؤسسة الأعلى للمطبوعات – بيروت– لبنان

(٢) ينظر كتاب بيان النافع يوم الحشر في شرح الباب الحادي عشر للعلامة الحلي – رسالة ماجستير في الفلسفة والإلهيات، حسين علي الحسيني صـ ١٨٩، الناشر / مؤسسة الأعلى للمطبوعات – بيروت – لبنان، ط١/٢٠٠٧م

أقسام اللطف باعتبار فاعله

١اللطف لا يكون من جانب الله وفقط بل قد يكون من جانب الله أو من جانب العبد نفسه أو من غيره من المكلفين:

١- أما كونه من فعل الله كخلق القدرة للعبد، وإكمال العقل، ونصب الأدلة، وتهيئة آلات فعل الصلاح، وترك الفساد.

٢- وقد يكون من أفعال العبد نفسه، كنظره، وفكره فيما يجب عليه، وتوصله إلى تحصيله.

٣-وقد يكون من فعل غيره من المكلفين بالإعانة له في تحصيل مصالحه، ودفع مفاسده، والتأسى به في أفعاله الصالحة، وإيمانه، وطاعته، والانزجار عن أفعاله الفاسدة اعتبارا به. حتى إنهم قالوا: كفر الكافر إذا كان فيه صلاح الغير بطريق الاعتبار، والانزجار؛ كان كفره لطفا بذلك الغير، وإن كان فسادا بالنظر إلى نفسه(١).

أقسام اللطف: -

١-**اللطف المقرِب:-** هو اللطف الذي يقرب العبد من الطاعة ويبعده عن المعصية دون أن يكون هناك جبر فحينما يقوم الله ببعثة الرسل مثلا أو تنصيب الإمام أو تكليف العباد يكون قد فعل فعلا قرب العباد من الطاعة وأبعدهم عن المعصية وبغيره يكون موقف العبد من الطاعة والمعصية سيَان

٢-**اللطف المحصِل:-** هو ثمرة الفعل المقرب للعبد إلي الطاعة فإذا بعث الله الرسل بالأوامر والنواهي والتزم العبد بموجبات هذا الفعل المقرب (بعثة الرسل) يكون قد حصل العبد النتيجة من الفعل المقرب ويسمي اللطف في هذا الحال باللطف المحصل.

(١) أبكار الأفكار، سيف الدين الآمدي، ٢/٢٠٥، تحقيق د/ أحمد محمد المهدي، الناشر/ دار الكتب والوثائق القومية- القاهرة، ط٢/٢٠٠٤م

يوضح جار الله الزمخشري انقسام اللطف إلي "محصِل ومقِرب" قائلا:- (وهي على ضربين: محصلة: وهي التي عندها يطيع المكلف على وجه الاختيار ولولاها لم يطع مع تمكنه في الحالين. ومقرِّبة: وهي التي يكون معها أقرب إلى الطاعة ولولاها لم يكن أقرب مع تمكنه في الحالين) (١)

وقد ورد تقسيم اللطف أيضا إلي مقرب ومحصل في مقاصد التفتازاني فقال:-(وفي كلام المعتزلة أن اللطف ما يختار المكلف عنده الطاعة تركا أو إتيانا أو يقرب منهما مع تمكنه في الحالين فإن كان مقربا من الواجب أو ترك القبيح يسمى لطفا مقربا وإن كان محصلا له فلطفا محصلا ويخص المحصل للواجب باسم التوفيق والمحصل لترك القبيح باسم العصمة (٢)

يتضح من خلال ما سبق ذكره أن اللطف المقرب أوسع دائرة من اللطف المحصل لأن كل الدائرة التي يشملها المحصل تقع ضمن دائرة المقرب دون عكس وتزيد، فالمقرب هو ما يقرب العبد من الطاعة وهذا التعريف يستوعب ذاك الذي يقرب منها إلي حد الوقوع بالفعل ولولاه لم تقع الطاعة منه كما يستوعب ذاك الذي يقرب منها لكن الفعل غير واقع معه أي أن بينهما عموم وخصوص مطلق فالمقرب هو الأعم والمحصل هو الأخص فكل محصل مقرب وليس كل مقرب محصل

(١) ينظر جناية المعتزلة على العقل والشرع، د. خالد كبير علال، صـ١٠٠، ط١/الناشر: دار المحتسب الجزائر ١٤٣٣/ ٢٠١٢

(٢) شرح المقاصد في علم الكلام، سعد الدين التفتازاني، ٢/ ١٦٠

المطلب الثاني

مذاهب الفرق الكلامية حول اللطف الإلهي

تعددت مواقف المتكلمين إزاء قاعدة اللطف الإلهي ففريق يري أن أي فعل يقرب العبد إلي الطاعة وييسر له سبل الحصول والوصول إليها فهذا الفعل المقرب يجب على الله القيام به، بينما يري فريق آخر أن الله لا يجب عليه شيء وأن الله بين للناس طريق الخير وطريق الشر وقطع عنهم الأعذار وأقام عليهم الحجج حينما أرسل الرسل وأنزل الشرائع والكتب وفي السطور التالية سنتعرف على مواقف الفرق الإسلامية إزاء قضية اللطف الإلهي

أولا:- المعتزلة:-

ذهب جمهور المعتزلة إلي أنه ليس عند الله شيء أصلح مما أعطاه جميع الناس كافرهم ومؤمنهم ولا عنده هدي أهدي مما أعطاه الكافر والمؤمن، وأنه ليس يقدر على شيء هو أصلح مما فعل بالكافر والمؤمن، وإنه لا يفعل بالعباد كلهم إلا ما هو أصلح لهم في دينهم وأدعي لهم إلي العمل بما أمرهم به (١)

ففي تفسير الكشاف للزمخشري عند تفسيره لقول الله تعالي (**مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَنْ يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ**) (٢) قال الزمخشري:-(من يشأ الله يضلله أي يخذله ويخله وضلاله لم يلطف به، لأنه ليس من أهل اللطف ومن يشأ يجعله على صراط مستقيم أي يلطف به لأن اللطف يجدى عليه) (٣)

وواضح من نص الزمخشري أنه فسر الضلالة بانعدام اللطف فالله سبحانه وتعالي فعل بأهل الضلال والعصيان أقصي ما يمكن أن يفعل بهم من اللطف لكي يكونوا من أهل الهداية

(١) ينظر مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن الأشعري، ١٩٦/١

(٢) سورة الأنعام من الآية:٣٩

(٣) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم جار الله الزمخشري،٢٢/٢، الناشر / دار الكتاب العربي – بيروت، ط٣/١٤٠٧هـ

فلا يوجد فعل في مقدوره من شأنه أن يقربهم من الطاعة ويبعدهم عن المعصية فلذا حق عليهم الضلال وباؤوا جميعا بالخسران

ثم اختلفوا هل الله يقدر على أن يفعل بعباده أصلح مما فعله بهم؟

فذهب جمهورهم أنه تعالى قادر على أمثال ما فعل من الصلاح بلا نهاية وقال الأقل منهم وهم عباد ومن وافقه هذا باطل لأنه لا يجوز أن يترك الله تعالى شيئا يقدر عليه من الصلاح (١)، فإن أصلح الأشياء هو الغاية ولا شيء يتوهم وراء الغاية فيقدر عليه أو يعجز عنه فهذا كقول القائل هل يقدر الله على شيء لا شيء أصغر منه فإن قلنا – يعني المعتزلة – نعم الجزء الذي لا يتجزأ فإن قالوا بعد ذلك فهل يقدر على ما هو أصغر من الجزء الذي لا يتجزأ– قلنا أي المعتزلة– إنه أصغر الأشياء وهو المنتهي في الصغر وليس يتوهم وراءه شيء أصغر منه ولا يتوهم ولا يقال إنه قادر عليه أو عاجز عنه(٢).

اعتراض: –

قال خصوم المعتزلة – أي المخالفين لهم في تبني وجوب الأصلح على الله تعالي – إن كان يقدر من أمثال الأصلح على ما لا غاية له أفليس إذا ضم إلي الأصلح مثله كان جميعا أصلح من أحدهما إذا انفرد؟

أجاب أبو القاسم الكعبي عن هذا الاعتراض بأنه لا يجوز ذلك في كل شيء؛ لأنه قد يكون للدواء مقدار ينفع فلو ضم إليه مثله عاد ضررا، وكذلك يكون للطعام مقدار ينفع ويقوي فلو ضم إليه مثله من جنسه عاد مضرة وبليَة(٣).

(١) ينظر الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم، ٩٢/٣

(٢) ينظر كتاب المقالات ومعه عيون المسائل والجوابات، أبو القاسم عبد الله البلخي الكعبي، صـ٣٢٤، دار الفتح – الأردن، ط١/٢٠١٨م

(٣) ينظر كتاب المقالات ومعه عيون المسائل والجوابات، أبو القاسم عبد الله البلخي الكعبي، صـ٣٢٤، دار الفتح – الأردن، ط١/٢٠١٨م

وقد خالف جمهور المعتزلة بشـــر بن المعتمر(١). وجعفر بن حرب(٢) تلميذ أبي الهذيل العلاف وهما من كبار متكلمي معتزلة بغداد الأوائل فلم يوجبا اللطف على الله تعالي، إلا أنه حكي عنهم الرجوع عن القول بعدم وجوب اللطف إلي القول بوجوبه يقول القاضـــي عبد الجبار في المغني:-(ومنهم من يقول إنه يجب عليه أن يفعل بالمكلف الألطاف وهو الذي يذهب إليه أهل العدل حتي منعوا أن يكون خلاف هذا القول قول لأحد من مشايخهم فذكروا أن بشر بن المعتمر رجع عن هذه المقالة) (٣)

وحكي أيضا عن جعفر بن حرب الرجوع عن هذا القول إلي قول أكثر أصحابه(٤)

ثانيا:-موقف الشيعة الإمامية الاثني عشرية:-

إن المتتبع لحركة الفرق الإسلامية وخاصة ما يتعلق بفرقتي المعتزلة والشيعة سيجد تقاربا كبيرا في العقائد فقد تأثرت الشـــيعة الإمامية بالفكر الاعتزالي تأثرا كبيرا ونتج عن هذا التأثر اعتناق الشيعة لكثير من العقائد الاعتزالية(٥).

---

(١) بشر بن المعتمر:-أبو سهل بشر بن المعتمر الهلالي البغدادي، فقيه له مصنفات في الاعتزال منها قصيدة في أربعين ألف بيت رد فيها علي جميع من خالفهم، وهو من الطبقة السادسة توفي عام ٢١٠هـ

(٢) جعفر بن حرب:-أبو الفضل جعفر بن حرب من تصانيفه متشابه القرآن، وهو من الطبقة السابعة توفي عام ٢٣٦هـ. ينظر فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، تحقيق فؤاد سيد، طبعة الدار التونسية للنشر، القاضي عبد الجبار، وكتاب طبقات المعتزلة ابن المرتضي بيروت – لبنان، ط/١٩٦١م

(٣) المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار، ١٣/١٢-١٣، تحقيق د/ أبو العلا عفيفي، مراجعة د/ إبراهيم مدكور

(٤) ينظر مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن الأشعري، ١٩٦/١، المكتبة العصرية – بيروت

(٥) أسباب تأثر الشيعة الإمامية بالمعتزلة: - ظاهرة تأثر الشيعة الإمامية بالمعتزلة استوقفت الباحثين والدارسين للبحث عن أسباب هذا التقارب، وذكروا لذلك العديد من الأسباب أذكر منها:-

١-تأسيس المدرسة الاعتزالية ببغداد علي يد بشر بن المعتمر فقد تأثرت هذه المدرسة بالنزعة الإقليمية، فقد نشأ زعيمها بشر في الكوفة وكانت هذه البلاد محضنا وموطنا للتشيع فتأثرت هذه المدرسة بالمد الشيعي فمالوا إلي التشيع =

ومن هذه الأفكار والمسائل التي تسربت إلى الفكر الإمامي عبر بوابة الاعتزال قاعدة اللطف الإلهي فبعد أن دان المعتزلة بها وقرروها في سائر كتبهم ولم يخالف منهم فيها إلا النذر

ونقل عن بعض قادة المعتزلة عبارات مسيئة لبعض من أصحاب رسول الله صلي الله عليه وسلم، وهذا الميل من المعتزلة إلي الشيعة خلَف في المقابل ميل من جانب الشيعة إلي المعتزلة فقد أحدث هذا الميل تقاربا في الرؤي والعقائد، فدانت الشيعة بأصول المعتزلة الخمسة وألفوا فيها الكتب وتناولوها بالشرح والتحليل والدراسة وناشدوا الأتباع والمريدين للإيمان بها

٢-انقلاب بعض المعتزلة المتشيعين إلي المذهب الإمامي:- ميل المعتزلة إلي الشيعة لم يكن إيمان بكافة العقائد الإمامية فقد رفضوا كثيرا من عقائد الإمامية كالقول بعصمة الأئمة، والقول بالبداء والرجعة والتقية وغيرها من العقائد الباطلة بل ظهر في كتاباتهم نقد لبعض الكتابات الشيعية عموما وللزيدية خصوصا يقول القاضي عبد الجبار:(فلسنا نقول في الإمام أنه يجب أن يتميز عن غيره بفضل وعلم، بل لا يمتنع في سائر خصاله أن يشاركه فيها غيره). **ينظر المغني في أبواب العدل والتوحيد، القاضي عبد الجبار، ٢٠/٨٥**، وهذا الرفض لبعض العقائد الرافضية لم يلق قبولا عند بعض رجال المعتزلة فاضطروا لترك الاعتزال كلية واعتناق المذهب الإمامي الرافضي كابن الراوندي، وفضل الحذَاء، وابن حائط، ولاشك بانتقال هؤلاء إلي الإمامية نقلوا معهم أفكارهم ومعتقداتهم الاعتزالية

٣-اعتناق كثير من رجال المذهب الزيدي المذهب الإمامي وحملهم لكثير من عناصر مذهبهم الاعتزالي ثم مزج تلك العناصر بالمذهب الإمامي الاثني عشري، فمما لاشك فيه تتلمذ كثير من أئمة المذهب الزيدي علي أيدي رجال المعتزلة وأبرز هؤلاء التلاميذ مؤسس المذهب الزيدي الإمام زيد بن علي فقيل إنه تتلمذ علي يد واصل بن عطاء، ومنهم أيضا الإمام الهادي يحي بن الحسين بن القاسم فقد تتلمذ علي يد أبي القاسم البلخي، ومنهم المهدي لدين الله أبو عبد الله محمد بن الحسن بن القاسم فقد درس علي يد أبي عبد الله البصري، ومنهم الإمام الناطق بالحق أبو طالب يحي بن الحسين أخذ الكلام علي يد أبي عبد الله البصري.

٤- ذكر الدكتور النشار أن من أسباب أخذ الإمامية بآراء المعتزلة أنهم أرادوا أن يواجهوا المد السني الأشعري فلم يجدوا أمامهم أفضل من المذهب الاعتزالي لصد التمدد الأشعري ذلك أن الأشاعرة كانت لهم صولات وجولات مع المعتزلة وأكثر معارك المعتزلة كانت مع الأشاعرة فلما هاجم الأشاعرة الرافضة وبينوا زيفها وبطلانها أرادت الرافضة الاستفادة من التراث المعتزلي لصد هذا الهجوم الأشعري فدانوا بكثير من آراء المعتزلة حتي يستطيعوا أن يحصنوا أفكارهم ومعتقداتهم ضد المد الأشعري. **ينظر كتاب تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة- أسبابه ومظاهره، عبد اللطيف عبد القادر الحفظي، صـ٤١١-٤٧٣، الناشر / دار الأندلس الخضراء للنشر والتوزيع – جده، ط١/٢٠٠٠م**

اليسير دانت الإمامية أيضا بأن الله يجب عليه أن يفعل أقصي ما لديه لأجل هداية الناس، بل أكاد أزعم أن قاعدة اللطف الإلهي شهدت تطورا كبيرا على يد الإمامية أكثر من التطور الذي وجدته على يد رجال الاعتزال بدليل الحضـــور الكبير لتلك القاعدة في كتب الإمامية على عكس حضورها في كتب المعتزلة.

على أية حال قالت الإمامية بوجوب اللطف على الله تعالي وقل ما تجد كتابا من كتب الإمامية إلا وقد استفاض في الحديث عنها؛ والسبب في ذلك مرجعية هذه القاعدة في الفكر الشـيعي الإمامي فإليها ترد كثير من الفروع والأصـول العقدية الشـيعة، ويكفي أن يكون أهم أصـل من أصـول الإمامية مسـتند ومعتمد في حجيته عليها على نحو ما سـيتبين لاحقا – إن شـــاء الله تعالي –، ولم تكن العقيدة هي المجال الوحيد لقاعدة اللطف عند الإمامية بل رأي البعض منهم أن للقاعدة تمددات خارج فضاء العقيدة كمجال علم الأصول ففي هذا الفضاء الأصـولي نوع من الإجماع يعرف بالإجماع اللطفي(١)، ولم يكن الفقه بعيدا عن قاعدة اللطف فقد طبقت في فروع فقهية مختلفة مثل نفي الحرج في الأحكام، وجوب القضـــاء بين الناس وغيرها من الموارد الفقهية للقاعدة، لكن ما يهمنا هنا هو الحديث عن التمددات العقدية لقاعدة اللطف عند الشيعة الإمامية فهو موطن الشاهد وبيت القصيد.

(١) الإجماع اللطفي:- لم يقتصر مجال قاعدة اللطف علي علم الكلام بل تعداه إلي فضاء علم الأصول، فبني الشيعة حجية الإجماع علي قاعدة اللطف فالإمة عندهم إما أن تجتمع علي حكم يكون مطابقا للواقع موافقا لرأي المعصوم فلا يتدخل المعصوم، أو يكون اتفاق هؤلاء العلماء وإجماعهم علي حكم مخالف للواقع فالله تعالي بمقتضي لطفه وحكمته يلقي الخلاف بينهم عن طريق الإمام المعصوم فتنصرف أذهان البعض منهم إلي حكم آخر ويكون هذا الحكم الآخر هو المطابق للواقع يقول السيد الخوئي(وهذه القاعدة- أي قاعدة اللطف – تقتضي عند خلاف الأمة علي خلاف الواقع في حكم من الأحكام أن يلقي الإمام المنصوب من قبل الله تعالي الخلاف بينهم فمن عدم الخلاف يستكشف موافقتهم لرأي الإمام). **ينظر مصباح الأصول – تقرير عن سماحة آية الله العظمي السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي، محمد سرور الحسيني، ١٣٨/٢، مكتبة الداوري – إيران، ط٦**

فقد أوجبت الشـــيعة الإمامية اللطف على الله تعالي بمعناه ســـالف الذكر معللين بأن امتناعه تعالي عن فعل اللطف بعبيده بمثابة إرادته عدم الطاعة منهم طالما أنه قادر على فعله وهذا الفعل المقرب لن ينقص من ملكه شـــيئا يقول الطوســـي في تجريد الاعتقاد:- (واللطف واجب ليحصـــل به الغرض فإن كان من فعله تعالي وجب عليه، وإن كان من المكلف وجب أن يشعره به ويوجبه، وإن كان من غيرهما شرط في التكليف العلم بالفعل) (١)

وكما وجد من المعتزلة من خالف الاتجاه العام للمذهب وقال بعدم وجوب اللطف على الله تعالي كذلك وجد من الشيعة الإمامية من خالف الاتجاه العام أيضا وأنكر وجوب اللطف على الله تعالي مثل السيد الخميني، والسيد الخوئي، محمد باقر الصدر، والشيخ آصف محسني، والشيخ أحمد النراقي الذي كان مؤمنا بأصل القاعدة لكنه أنكر القدرة على تطبيقها وتوظيفها

وعلى سبيل المثال في كتاب "مصباح الأصول" للسيد الخوئي في معرض حديثه عن ما يسمي في علم الأصول الشيعي بالإجماع اللطفي بين الخوئي موقفه من قاعدة اللطف فقال:(وفيه أولا عدم تمامية القاعدة في نفسها، إذ لا يجب اللطف عليه تعالي بحيث يكون تركه قبيحا يستحيل صدوره منه سبحانه، بل كل ما يصدر منه تعالي مجرد فضل ورحمة على عباده) (٢).

وواضـــح من خلال هذا النص انتقاض الخوئي لقاعدة اللطف مبنية على رفضـــه لفكرة الوجوب على الله فالله عنده لا يجب عليه شـيء، وكل الصـادر عن الله صـادر بموجب العدل والفضل والرحمة دون الوجوب.

(١) كشف المراد شرح تجريد الاعتقاد لنصير الدين الطوسي، ابن المطهر الحلي، ص٣٠٣

(٢) ينظر مصباح الأصول، محمد سرور الحسيني، ١٣٨/٢

وفي كتاب مباحث الأصول أعلن باقر الصدر رفضه لقاعدة اللطف حيث قال:(أن الاستدلال على النبوة بقبح إجراء المعجز على يد الكاذب لكونه تضليلا غير صحيح، على الرغم من أنه الاستدلال الرسمي لعلم الكلام منذ وجد حتي الآن) (١).

لا يفعل الله عز وجل إلا كل ما هو لطف بعبيده وبناء عليه لا يجوز أن يفعل خلاف ذلك لأنه هذا يتنافى ويتعارض مع قاعدة اللطف فمقام النبوة بناء على قاعدة اللطف يقتضي أن لا يجري الله المعجزة إلا على يد الصادق أما إجراؤها على يد الكاذب فقبيح لأنه يعد تضليلا للناس وإيرادا لهم في موارد الضلال والخسران هذا هو الاستدلال الرسمي لعلماء الكلام على إثبات مقام النبوة فطالما أن الله أجري المعجزة على يد النبي فلا بد أن يكون ذلك النبي من الصادقين، إلا أن الشيخ الصدر عارض هذا الدليل وقال عنه إنه غير صحيح

ويعلل الصدر اعتراضه على دلالة هذا الدليل على إثبات مقام النبوة أن المعجز يكون دليلا على صدق من جري على يديه بغض النظر عن كونه تضليلا أو تصديقا فهو بذاته دليل على صدق من جري على يديه المعجز(٢).

ويضم إلي هؤلاء المعترضين على وجوب اللطف على الله تعالي الشيخ آصف محسني في كتابه "صراط الحق" حيث يقول:- (وصفوة القول إنه لا دليل على وجوب اللطف وتحتمه على الله الحكيم أصلا وإن مجرد اختيار العبد وتمكنه من المكلف به يصحح تنجز التكليف واستحقاق العقاب في فرض المخالفة من دون اشتراطه بمنح اللطف أصلا) (٣).

(١) مباحث الأصول – تقريرا لأبحاث سماحة آية الله العظمي الشهيد السيد محمد باقر الصدر، تأليف السيد كاظم الحسيني الحائري، ٤٢٣/١، الناشر / دار البشير، ط١٤٣٣/٣هـ

(٢) ينظر مباحث الأصول، كاظم الحسيني، ٤٢٣/١

(٣) صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية، محمد آصف محسني، ٢٦٦/٢، الناشر / ذوي القربي، ط١٤٢٨/١هـ

أدلة هذا الفريق:-

١-**تنزيه الله عن الظلم والبخل:** إذ لو كان سبحانه وتعالي عنده أصلح وأفضل مما قدمه للناس ولم يفعل وهو غير محتاج إلي هذا الأفضل أو الأصلح ثم منع الناس هذا الأفضل وذاك الأصلح لكان بخيلا والله عز وجل منزه عن ذلك هذا وقد علمنا أنه لو ملك إنسان أموالا عظيمة تفضل عنه ولا يحتاج إليها فقصده جار فقير له تحل له الصدقة فسأله درهما يحي به نفسه وهو يعلم فقره إليه ويعلم أنه يتدارك به رمقه فمنعه لا لمعنى فإنه بخيل قالوا فلو علم أنه إذ أعطاه الدرهم سهلت عليه أفعال كلفه إياها فمنعه من ذلك لكان بخيلا ظالما فلو علم أنه لا يصل إلى ما كلفه إلا بذلك الدرهم فمنعه لكان بخيلا ظالما سفيها(١).

ويمكن جعل هذا الدليل على هيئة قياس اقتراني حملي من الشكل الأول هكذا:-

مقدمة أولي: الله عز وجل منزه عن البخل والظلم

مقدمة ثانية:- وكل منزه عن البخل والظلم يفعل ما هو أصلح وألطف بالناس

نتيجة:- الله عز وجل يفعل ما هو أصلح وألطف بالناس

٢- **برهان نقد الغرض:-** مفاده لو كلف الرب العبد بأمر وكان غرض التكليف أن يحصل العبد الثواب وعلم الرب أن هناك فعلا ما لو فعله الرب لقرب العبد من فعل هذا المأمور وترك ما ينافيه ويخالفه فلابد للرب من فعل هذا الأمر المقرِب وإلا عاد بالنقض على غرضه وصار حاله كحال رجل أراد من بعض أصدقائه أن يشاركه طعامه لكنه يعلم أن صديقه لن يشاركه ذلك الطعام إلا إذا أرسل له بعض ولده فلو لم يفعل لكان امتناعه عن إرسال ولده إليه لدعوته إلي الطعام عائدا بالنقض على مقصوده(٢)

ويمكن جعل البرهان على هيئة قياس من الشكل الأول هكذا:-

(١) ينظر الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم، ٩٢/٣، مكتبة الخانجي القاهرة

(٢) ينظر شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار، ص٥٢١

مقدمة أولي: اللطف موجب لتحصيل الغرض

مقدمة ثانية: وكل موجب لتحصيل الغرض واجب

نتيجة: وكل لطف واجب

ويقرر الزمخشـــري أن منع العبد من الفعل المقرب له إلي غرضـــه بمثابة عدم إرادة الغرض ومنع الزراع من سقاية الزرع بمثابة المنع من الزرع (١)

٣-برهان تحقيق المفسدة:- نص على هذا الدليل القاضي في المغني حيث ذكر أن ترك الفعل المقرب إلي الطاعة بمثابة فعل لطف مقرب إلي المعصية ومحصل لها فبدلا من الجنوح نحو الطاعة إذا بالمكلف يجنح ناحية المعصـــية وهذا قبيح وممتنع في حق الإله فما أدي إليه وهو الامتناع عن الفعل المقرب يكون قبيحا وبالتالي يجب فعل اللطف (٢)

يقول التفتازني في المقاصـد:- (أن منع اللطف تحصـيل للمعصـية أو تقريب منها وكلاهما قبيح يجب تركه) (٣)

على أن التفتازاني رحمه الله قد ضـعف هذا الدليل فليس معني أن الله لم يفعل فعلا يقرب به العبد إلي الطاعة أنه بذلك قد قربه إلي المعصية فعدم تحصيل الطاعة كما يقرر التفتازاني أعم من تحصيل المعصية وليس مساويا لها(٤)

وممكن صياغة الدليل هكذا:-

مقدمة أولي: منع الفعل المقرب تحصيل للمعصية.

مقدمة ثانية: وتحصيل المعصية قبيح ومحال في حق الله.

---

(١) ينظر جناية المعتزلة علي العقل والشرع، د/ خالد علال، صـ١٠٠

(٢) ينظر المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار، ١١٦/١٣

(٣) ينظر شرح المقاصد في علم الكلام، التفتازاني، ١٦٣/٢

(٤) ينظر شرح المقاصد في علم الكلام، التفتازاني، ١٦٣/٢

نتيجة: منع الفعل المقرب قبيح ومحال في حق الله

٤-**برهان إقامة الحجة**:-إن في فعل اللطف إزاحة لعذر المكلف وقطعا للاحتجاج بأنه كان في الإمكان فعل الأمور التي تقرب من الطاعة وتبعد عن المعصـــية فوجب أن يكون اللطف واجبا على الله تعالي من هذه الناحية (١)

ويمكن تركيب هذا الدليل هكذا:

مقدمة أولي: فعل اللطف يقطع الأعذار

مقدمة ثانية: وكل قاطع للأعذار فعله واجب

نتيجة: فعل اللطف واجب

٥-**برهـان الجود والكرم**:-احتج هؤلاء على وجوب اللطف بالاعتمـاد على كمـال الصـفات الإلهية من الجود والعطاء ومطلق الرحمة وسـعة العلم فلا يمنع أحد خيرا عن أحد إلا لفرط جهله أو لقسـوة في قلبه أو لضـيق في عطاءه وبم أن الله عز وجل منزه عن هذا كله فقد وجب عليه سـبحانه فعل الأصـلح لعباده المتمثل في فعل كل أمر يقربهم ويدنيهم من طاعته ويبعدهم عن معصـيته يقول الكعبي:-(قالوا – أي المعتزلة بعد الحديث عن ضـرورة اللطف – لأنه قادر عالم جواد حكيم رحيم لا يضـــره الإعطاء ولا ينقص من خزائنه، ولا ينفعه المنع ولا يزيد في ملكه، وليس يمنع المانع عبده ما يعلم أن بعبده إليه حاجة وأنه أصلح في أداء ما كلفه، والعامل بما هو أدعي له إليه إلا الجهل منه بحاجة عبده إلي ذلك أو عجز منه عن أن يعطيه إياه أو قساوة موجودة فيه أو بخل..) (٢)

ويمكن تركيب الدليل هكذا:-

(١) ينظر الأربعين في أصول الدين، الفخر الرازي،، ٢٥٩/٢، تحقيق د/ أحمد حجازي السقا، الناشر / مكتبة الكليات الأزهرية

(٢) ينظر المقالات، أبو القاسم الكعبي، صـ٣٢٣

مقدمة أولي: كل ترك للطف فهو على خلاف الرحمة والكرم والجود

مقدمة ثانية: وكل ما كان على خلاف الرحمة والكرم والجود فهو ممتنع على الله سبحانه

نتيجة: ترك اللطف ممتنع على الله سبحانه وتعالي

٢-مذهب القائلين بعدم وجوب اللطف على الله تعالي:-

في مقابل القائلين بوجوب اللطف على الله عز وجل أنكرت جماعة من المتكلمين وجوب اللطف عليه تعالي وهم:-

١-**الأشاعرة**:-أنكرت الأشاعرة وغيرهم إيجاب اللطف على الله تعالي وهذا يتماشى مع مذهبهم في أن الله لا يجب عليه شيء لأن ذلك يتعارض مع كمال صفات الذات الإلهية، والسيادة المطلقة للذات العلية، وسار عامة أئمة المذهب على هذا المنوال يقول الآمدي:- (وإنما الّذي يجب الاعتناء بإبطاله، القول بوجوب اللطف على الله- تعالى- وأنه ليس في مقدور الله- تعالى - لطف لو فعله لآمنت الكفرة.) (١).

٢- **المجبرة القدرية**:- أتباع الحسين النجار(٢). قالوا إن الله عز وجل يجوز أن يمنع عبده ما يؤمن به وما يستحيل وجود الإيمان إلا مع وجوده وهو مع ذلك يدعوه إلي الإيمان ويوبخه على تركه ويعذبه عليه بنار الأبد معللين ذلك بأن الله لا يرتفع بالإعطاء ولا ينحط بالمنع وليس يستحق الجود بالبذل والإعطاء بل هو جواد بنفسه أعطي أو منع وليس للخلق عليه دين(٣).

(١) ينظر أبكار الأفكار، سيف الدين الآمدي، ٢٠٦/٢

(٢) **الحسين النجار**:- زعيم فرقة النجارية هم موافقون لا أهل السنة في خلق الأفعال وأن الاستطاعة مع الفعل وأن العبد يكتسب فعله وموافقون للمعتزلة في نفى الصفات الوجودية وحدوث الكلام ونفي الرؤية بالأبصار ووافقهم على ذلك ضرار بن عمرو وحفص الفرد وفرقهم ثلاث الأولى البرغوثية، الثانية الزعفرانية، الثالثة المستدركية. **ينظر شرح المواقف، عضد الدين الإيجي، ٣٩٨/٨**

(٣) ينظر المقالات، أبو القاسم الكعبي، صـ٣٢٦

وفي مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري نقل عن الحسين النجار أنه كان يقول بجواز إيلام الأطفال في الآخرة ويجوز أن لا يؤلمهم وأن الله عز وجل لو لطف بجميع الكافرين لآمنوا فهو عنده من الألطاف ما لو فعلها بهم آمنوا جميعا(١).

وهذا على عكس مقالة المعتزلة والشيعة الإمامية الذين نصوا إن الله فعل بالكافرين أقصي ما يمكن من اللطف فلم يعد عنده ما يعطيه إياهم لكي يلطف بهم به تعالي الله عما يقولون علوا كبيرا.

أدلة المانعين لوجوب اللطف على الله تعالي:

١- وهذه الحجة هي لبشر بن المعتمر وضرار بن عمر وحفص الفرد الذين خالفوا جمهور المعتزلة في القول باللطف حيث نصـــوا أن اللطف لو وجب على الله تعالي لكان لا يوجد في العالم عاص؛ لأنه ما من مكلف إلا وفي مقدور الله تعالي من الألطاف ما لو منحها للعاصـــي لاختار الواجب وترك القبيح فلما وجدنا في المكلفين من عصـي الله تعالي ومن أطاعه تبين أن الألطاف غير واجبة على الله تعالي(٢)

وقد رد القاضي عبد الجبار على دليلهم هذا بأنه يجوز أن يكون في المكلفين من يعلم الله من حاله أنه إن فعل به بعض الأفعال كان عند ذلك يختار الواجب ويترك القبيح وهناك من المكلفين من يعلم الله من حالهم عكس ذلك حتي لو بذل لهم كل فعل لم يختر واجبا ولا ترك قبيحا، ولهذا نظير في الشاهد فإنه لا يمنع أن يكون لأحدنا ولدان علم من حال أحدهما أنه لو سلك معه طريقة الرفق فإنه يقبل على التعليم مثلا ويشتغل بما يريده منه ويعلم من حال الآخر إن فعل به ما فعل بأخيه فلن ينشغل بما أراده منه(٣)

(١) ينظر مقالات الإسلاميين، أبو الحسن الأشعري، ٢٢٢/١

(٢) ينظر شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار، صـ٥٢٠

(٣) ينظر شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار، صـ٥٢٣

وقد رد التفتازاني على اعتراض القاضي بأن انتفاء إيمان الكل مبني على انتفاء مشيئة الله وذلك كقوله تعالى { ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها }(١). { ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعا }(٢). { ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة }(٣). { فلو شاء لهداكم أجمعين }(٤). إلى غير ذلك مما لا يحصى سيما في أواخر سورة الأنعام (٥).

٢- حجة أخري للقائلين بعدم وجوب اللطف من المعتزلة ساقها أبو الحسن الأشعري في "مقالات الإسلاميين" على لسان جعفر بن حرب مفادها أن الله عز وجل لو فعل بهم هذا اللطف لما استحقوا من الثواب ما يستحقونه عند عدم وجود اللطف إذا آمنوا، فالأصلح لهم ما فعله الله بهم لأن الله لا يعرض عباده إلا إلي أرفع وأعلى المنازل وأشرفها وأفضل الثواب وأكثره (٦)

٣-الله لا يجب عليه شيء:- حيث الاعتقاد بأن هناك أمورا واجبة على الله يتناقض مع وصف الله عز وجل بالكمالات المطلقة كما هو واضح من معني الوجوب حيث يقتضي أن هناك موجبا وآمرا لله – تعالي الله عن ذلك- لفعل الواجب والامتثال للمأمور، ولو أنه وجب عليه شيء فإن لم يستوجب الذم بتركه لم يتحقق معني الوجوب وإن استوجب كان ناقصا لذاته مستكملا بفعله وهو محال (٧).

---

(١) سورة السجدة آية: ١٣

(٢) سورة يونس آية: ٩٩

(٣) سورة هود آية: ١١٨

(٤) سورة الأنعام آية: ١٤٩

(٥) سورة هود آية: ١١٨

(٦) ينظر مقالات الإسلاميين واختلاف المصليين، أبو الحسن الأشعري، ١/١٩٦، المكتبة العصرية / بيروت، ط/٢٠٠٨م

(٧) طوالع الأنوار من مطالع الأنظار، ناصر الدين البيضاوي، تحقيق د/محمد ربيع الجوهري، صـ٣٠٩، مطبعة رشوان، ط١/١٩٩٨م

٤-حكم الله سبحانه وتعالي على بعض الناس بالكفر وتوعدهم في القرآن بالخلود في نار جهنم أبد الآبدين بداية من إبليس اللعين يقول تعالي في حق إبليس:-(قال اخرج منها مذءوما مدحورا لمن تبعك منهم لأملأن جهنم منكم أجمعين) (١). مرورا بفرعون وعشرات الآيات الواردة في القرآن التي تتوعده بالعذاب الأليم، وانتهاء بكفار مكة الوليد بن المغيرة الذي نزل في حقه صدر سورة المدثر، وأمية بن خلف وما نزل في حقه آخر آيات سورة يس، وأبو لهب وامرأته أم جميل وما نزل في سورة المسد بحقهم، فلو كان اللطف واجبا عليه سبحانه وتعالي لما استقام هذا أي وجوب اللطف مع إخبار الله عن شقاوة العاصين، يقول التفتازاني:- (أنه لو وجب لما أخبر الله بسعادة البعض وشقاوة البعض بحيث لا يطيع البتة لأن ذلك إقناط وإغراء على المعصية وهو قبيح ولو في حق من علم الله أنه لا يجدي عليه اللطف) (٢)

٥-يقال لهؤلاء الذين أوجبوا اللطف على الله تعالي إذا وجبتم على الله أقصى ما يقدر عليه من اللطف فهلا قلتم بأنه يُقطع التكليف عمن علم إنه لا يؤمن أو يميته حتى لا يبلغ مبلغ التكليف ويكفر ويستوجب العقوبة، إذ لا غرض في تكليف مَن يعلم إنه لا يؤمن في حياته(٣)

فإن ذلك أدعي وأولي وأهون على الله من فعل أقصي ما يمكن من اللطف مع هؤلاء الكفار حتى يؤمنوا ولن يؤمنوا، كما أنه أرحم وأفضل وأصلح وألطف بهؤلاء الكافرين من أن يخلقوا ثم لا يؤمنوا ثم يدخلوا النار ومناظرة الإخوة الثلاثة التي سبق التنويه عليها خير دليل على ذلك

(١) سورة الأعراف آية: ١٨

(٢) شرح المقاصد في علم الكلام، التفتازاني، ٢/١٦٣-١٦٤

(٣) ينظر المغني الغنية في أصول الدين للمتولي، تحقيق وتقديم: مارى برنان، عبد الرحمن بن مأمون النيسابوري، ص ٤٣، الناشر: المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، ١٩٨٦ - القاهرة

٦- لو وجب اللطف على الله لاقتضى ذلك وجود رسول في كل عصر ومصر والتالي باطل فكذا المقدم أما بيان الملازمة فنقول: إنه ينبغي بناء على قاعدة اللطف أن يبعث الله في كل عصر نبي يبلغ للناس شرعه؛ لأن ذلك أدعي لفعل الطاعات فليس الخبر كالمعاينة كما يقولون فلو شاهد الناس الرسول وأخذوا من فمه الأوامر والنواهي كان ذلك أفضل بلا شك؛ لأن ذلك أنفي للريبة وللشك في صدق الرسول لأنهم سيشاهدون أحواله وخلاله وشمائله، وأدعي للتحقق من أن هذه الأوامر والنواهي مصدرها الرسول فعلا ولا مدخل للطعن في صحة نسبة هذه الأوامر وتلك النواهي إلي الرسول فبدلا من سلسلة هذه الرواة سيأخذون العلم بسند عال عن رسول الله مباشرة، وأما بيان بطلان التالي فمعلوم أن النبوة ختمت بموت رسول الله صلي الله عليه وسلم لاشك في هذا بين القائلين بوجوب اللطف والنافين لوجوبه الكل مجمع على ختم النبوة باستثناء بعض الآراء الفردية لبعض الأشخاص داخل بعض المذاهب وهؤلاء لا يعتد بهم، وإذا بطل التالي بطل المقدم يقول التفتازاني:- (إنه لو وجب لكان في كل عصر نبي وفي كل بلد معصوم يأمر بالمعروف ويدعو إلى الحق وعلى وجه الأرض خليفة ينصف للمظلوم وينتصف من الظالم إلى غير ذلك من الألطاف) (١).

٧- القول بوجوب اللطف يسد باب الدعاء: - لا شك أن الدعاء من آكد شعائر وعبادات هذا الدين فهناك العشرات من الآيات التي تحث المسلمين على سؤال الله الهداية في الدنيا والآخرة قال تعالي:- **(وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ)** (٢). والقول باللطف يناقض ذلك إذ أن الدعاء يكون من أدني لأعلى فكيف يتحقق هذا المعني مع القول بوجوب اللطف على الله تعالي؟ فلا معني إذا لسؤال الناس الهداية من الله، ولا معني أيضا لقول النبي صلي الله عليه وسلم **(اللهم اغفر لي**،

(١) شرح المقاصد في علم الكلام، التفتازاني، ١٦٤/٢

(٢) سورة غافر آية: ٦٠

وارحمني، واهدني، وعافني، وارزقني) (١) وكيف يتسق القول بوجوب اللطف على الله مع طلب الزمخشري أن **يهبه الله حسن الخاتمة؟** فأي المقولتين نصدق **سؤال الهبة؟ أم القول بوجوب اللطف؟** يقول الزمخشري:(أن يهب لي خاتمة الخير، ويقيني مصارع السوء، ويتجاوز عن فرطاتي يوم التناد، ولا يفضحني بها على رؤوس الأشهاد، ويحلني دار المقامة من فضله، بواسع طوله وسابغ نوله، إنه الجواد الكريم، الرؤوف الرحيم) (٢).

ويعلق صاحب كتاب العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم على تضرع الزمخشري في نهاية تفسيره:-(وقد ختم الزمخشري كتابه "الكشاف" بدعاء طويل جعل خلاصته أن يهب الله سبحانه له خاتمة الخير، بهذا اللفظ، فلو أنه حافظ على مذهبه في وجوب اللطف على الله، لكان ذلك التضرُّع الطويل لَعِباً وعبثاً لا فائدة فيه؛ لأن الله تعالى على زعمهم إن كان في علمه وقدرته لطفٌ لأحدٍ من جميع خلقه وجب عليه أن يفعله وجوباً يقبح منه تركه، ولا يُسَمَّى واهباً من قضى واجباً، وإن لم يكن ذلك في علم الله، فليس من مقدوراته حقٌّ يَهَبُه) (٣)..

٨- **السبر والتقسيم**(٤).:- وهو دليل للرازي رحمه الله في مفاتيح الغيب حيث دلل على بطلان القول باللطف بالآتي هذه الألطاف إما أن يكون لها دخل في ترجيح جانب

(١) صحيح مسلم، باب فضل التهليل والتسبيح والتحميد، ٧-٦٢/٦٩٤٩، تحقيق / مركز البحوث بدار التأصيل، دار التأصيل – القاهرة

(٢) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري، ٨٢٥/٤

(٣) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم،، ٤٨/٦، ابن الوزير، تحقيق / شعيب الأرناؤوط، الناشر / مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٣/١٩٩٤م

(٤) السبر والتقسيم: هو في اللغة: الاختبار، ومنه الميل الذي يختبر به الجرح، فإنه يقال له المسبار، وسمي هذا به؛ لأن المناظر يقسم الصفات ويختبر كل واحدة منها "في أنه" هل تصلح للعلية أم لا؟ وفي الاصطلاح هو قسمان: أحدهما: أن يدور بين النفي والإثبات، وهذا هو المنحصر. والثاني: أن لا يكون كذلك، وهذا هو المنتشر. **إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول ١٢٥/٢، الشوكاني، دار الكتاب العربي /ط١/١٩٩٩م**

=

الفعل على جانب الترك أو لا يكون فإن كان الثاني لم يكن ذلك لطفا وإن كان له أثر في الترجيح فنقول متى حصل الرجحان فقد حصل الوجوب؛ وذلك لأن مع حصول ذلك القدر من الترجيح إما أن يجب الفعل أو يمتنع أو لا يجب ولا يمتنع، فإن وجب فهو المطلوب، وإن امتنع فهذا اللطف صار مانعا لا مقربا، وإن لم يجب ولم يمتنع فيكون وقوع الفعل معه تارة ولا وقوعه معه تارة أخري فاختصاص وقت معين بالوقوع إما أن يكون لانضمام أمر إليه لأجله تميز ذلك الوقت بالوقوع أو ليس كذلك فإن كان الأول كان المرجح مجموع اللطف مع هذه الضميمة الزائدة فلم يكن لهذا اللطف أثر في الترجيح أصلًا وقد فرضناه كذلك هذا خلف، وإن كان الثاني لزم رجحان أحد طرفي الممكن المساوي على الآخر من غير مرجح وهو محال، **فثبت أن القول بهذا اللطف غير معقول** (١)..

تعقيب

والذي يبدوا لي بعد النظر في موقف المتكلمين من قاعدة اللطف الإلهي أن هناك نقطة التقاء بين الفرق ونقاط اختلاف بين الأشاعرة من جهة والمعتزلة والشيعة الإمامية الاثني عشرية من جهة أخري: –

١–نقطة الالتقاء أن الجميع متفق على أن الله عز وجل يسر جميع السبل للعبد لكي يؤدي ما عليه من أوامر وواجبات يسمي الأشاعرة هذا توفيقا فيقولون التوفيق خلق قدرة الطاعة في العبد بينما يسميه المعتزلة والإمامية لطفا وقد مر تعريفه وبيان معناه المهم في النهاية المعني واحد ولا مشاحة في الاصطلاح كما يقولون.

عرفه صاحب "فواتح الرحموت" بقوله: هو حصر الأوصاف الصالحة للعلية وحذف ما سوى الوصف المدعى في عليته فيتعين المدعى. **فواتح الرحموت ٢/ ٢٩٩.**

(١) ينظر مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي، ٥٣/٤، دار النشر / دار إحياء التراث العربي – بيروت

٢-نقطة الاختلاف الأولي أنهم يقولون أن الله عز وجل فعل أقصي ما يقدر أن يفعله من الألطاف بالكافر والعاصي ومع ذلك لم يؤمن كلا من الكافر والعاصي فليس في وسعه- تعالي الله عما يقولون — أن يفعل ألطافا أكثر من الألطاف التي فعلها بهم، وهنا يفترق الفريقان فيخالف الأشاعرة المعتزلة والإمامية في هذا المعني إذ أن فيه نسبة العجز إلي الله – تعالي الله عن ذلك- وأن الكفر والمعاصي طبقا لمقتضي هذا الكلام واقع في الكون بغير إرادة واختيار من الله وهذا إن صح على القواعد الاعتزالية التي تقرر بإرادة الله للخير دون إرادة الشر فإنه لا يصح مع قواعد علم الكلام السني التي تقرر أن الله مريد للخير وللشر وأنه لا يقع في ملك الله إلا ما أراده الله(١)

فالله دائما وأبدا موصوف بالكمالات المطلقة ومنزه عن النقائص والقبائح وهذه ركيزة أساسية في علم الكلام السني وهي عدم المساس بكمالات الإله فبالتالي أي فعل أو قول سيتعارض مع كمالات الإله لن يقبله علماء علم الكلام السني كما أنه معارض لعشرات الآيات التي تثبت لله المشيئة والاختيار في الهداية والإضلال.

(١) ومن لطيف ما يذكر في هذا الباب تلك المناظرة التي جرت بين القاضي عبد الجبار والأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني فقد دخل القاضي عبد الجبار الهمذاني المعتزلي على الصاحب بن عباد، وكان معتزليا أيضا، وكان عنده الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني من أئمة أهل السنة ومحققي الأشاعرة، فقال عبد الجبار على الفور: سبحان من تنزه عن الفحشاء. فقال أبو إسحاق فورا: سبحان من لا يقع في ملكه إلا ما يشاء. فقال له عبد الجبار، وفهم أنه قد عرف مراده: أيريد ربنا يعصى؟ فقال أبو إسحاق: أيعصى ربنا قهرا؟ فقال له عبد الجبار: أرأيت إن منعني الهدى، وقضى علي بالردى، أحسن إلي أم أساء؟ فقال له الأستاذ أبو إسحاق: إن كان منعك ما هو لك فقد أساء، وإن كان منعك ما هو له فيختص برحمته من يشاء. فانصرف الحاضرون وهم يقولون: والله ليس عن هذا جواب. **ينظر لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، شمس الدين السفاريني، ٣٣٩/١، الناشر / مؤسسة الخافقين- دمشق، ط١٩٨٢/٢م**

قال تعالي ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا﴾ (١). وقال أيضا ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾(٢) وقال سبحانه ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ (٣). وقال سبحانه :﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (٤)

٣-قولهم بوجوب هذا اللطف على الله – تعالي الله عن ذلك – تلك هي نقطة الخلاف الثانية فمن المعلوم في عقيدة أنصار المذهب السني أن الله عز وجل لا يجب عليه شيء؛ لأن ذلك يتنافى مع كبرياء الذات الإلهية؛ لأن القول بوجوب بعض الأشياء على الله يعني أن هناك آمرا وموجبا أعلى سلطة وأكثر سيادة من الله – تعالي الله عن ذلك – ألزمه بهذه الأمور الواجبة، كما أن القول بالوجوب يتنافى مع عشرات الآيات التي تصف الله عز وجل بالمشيئة والاختيار وأنه لا مكره ولا موجب له سبحانه وتعالي **قال تعالي: ﴿وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾** (٥)، وقال أيضا **﴿وَمَنْ يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾** (٦)، **وقال ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ (٧)**

أما الآيات المشعرة بالوجوب على الله كقوله تعالي **﴿قُلْ لِمَنْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلْ لِلَّهِ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا**

(١) سورة السجدة آية: ١٣

(٢) سورة يونس آية: ٩٩

(٣) سورة هود آية: ١١٨

(٤) سورة الأنعام آية: ١٤٩

(٥) سورة إبراهيم آية: ٢٧

(٦) سورة الحج آية: ١٨

(٧) سورة القصص آية: ٦٨

أَنْفُسَـــهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (١) فهذه الآية وغيرها لا تعضـــد قولهم بوجوب الفعل على الله تعالي بل هذا الكتاب الذي كتبه الله على نفسه إنما هو محض تفضل منه سبحانه وإحسان يعلق البيضـــاوي رحمه الله في تفســـيره على الآية قائلا:-(قُلْ لِمَنْ مَّا فِي السَّـــماواتِ وَالْأَرْضِ خلقاً وملكاً، وهو ســـؤال تبكيت. قُلْ لِلَّهِ تقريراً لهم وتنبيهاً على أنه المتعين للجواب بالإنفاق، بحيث لا يمكنهم أن يذكروا غيره. **كَتَبَ عَلى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ التزمها تفضلاً وإحساناً**) (٢)

(١) سورة الأنعام آية: ١٢

(٢) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، ١٥٥/٢، تحقيق / محمد عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١٤١٨/١هـ

المطلب الثالث
تطبيقات عقدية لقاعدة اللطف الإلهي

١- مرتكب الكبيرة **٢- العصمة**

٣-بعثة الأنبياء **٤-نصب الإمام**

١. مرتكب الكبيرة:

من المسائل التي وقع الخلاف فيها بين فرق المسلمين حكم مرتكب الكبيرة الذي مات دون توبة هل هو كافر أو مؤمن أو فاسق؟ وما حكمه في الآخرة هل هو من الناجين السعداء أم من الهالكين الأشقياء؟

اختلفت الفرق الإسلامية اختلافا واسعا حول تحقيق حكم مرتكب الكبيرة بل ذهب البعض وعليه غالبية علماء الكلام أن السبب في نشأة فرقة المعتزلة مسألة مرتكب الكبيرة وما كان من واصل بن عطاء في مجلس الحسن البصري حينما سأل الحسن عن حكم مرتكب الكبيرة فاعتزل واصل حلقة الدرس ثم قال إنه لا مؤمن ولا فاسق بل هو في منزلة بين المنزلتين حينها قال الحسن اعتزلنا واصل بن عطاء (١).

فمرتكب الكبيرة عندنا أهل السنة عامدا لها لكنه غير مستحل للحرام لا يخرج من الإيمان لبقاء التصديق فهو في مشيئة الله إن مات دون توبة إن شاء عفا عنه وإن شاء عذبه بقدر ذنبه لكنه لن يخلد في نار جهنم

(١) ينظر إتحاف المريد شرح جوهرة التوحيد، البيجوري، صـ٥٠

وذهبت الخوارج إلي أنه من عصي الله بصغيرة كانت أو كبيرة فهو كافر مخلد في نار جهنم لقول الله تعالي:- (**وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ**) (١).

وهو عند المرجئة مؤمن فلا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة، وزعموا أنه لا يعذب أحد من المسلمين على شيء من الكبائر ولسان حالهم مقالة الشاعر العباسي أبي نواس:

فكثِر ما استطعت من الخطايا & إذا كان القدوم على كريم(٢).

أما المعتزلة فكما سبق لم يحكموا بكفره في الدنيا حيث وصفوه الفسق وهي منزلة عندهم بين الإيمان والكفر، لكنهم أعطوه حكم الكفار في الآخرة فهو مخلد في نار جهنم إن مات بدون توبة (٣).

وكان لكل طائفة من الطوائف سالفة الذكر حجج يتكئون عليها، وبيت القصيد في هذا البحث هو براهين وحجج المعتزلة على تقرير مذهبهم القائل بأن مرتكب الكبيرة الذي مات بدون توبة مخلد في نار جهنم لا يخرج منها فقد استندوا إلي العديد من الأدلة، ومن بين هذه الأدلة قالوا إن الوعيد بالعقاب الدائم لطف بالعباد لكونه أزجر عن المعاصي فإن منهم من لا يكترث بالعذاب المنقطع عند الميل إلى المستلذات ثم لا بد من تحقيق الوعيد تصديقا للخبر وصونا للقول عن التبديل(٤).

ويمكن صياغة هذا الدليل على هيئة قياس اقتراني حملي هكذا:

---

(١) سورة النساء آية: ١٤

(٢) ينظر عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين، ابن القيم الجوزية، صـ٢٥، الناشر: دار ابن كثير، دمشق، بيروت/مكتبة دار التراث، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط٣/، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م

(٣) ينظر الاعتماد في الاعتقاد، أبو البركات النسفي، تحقيق د/ عبد الله إسماعيل، صـ٢٥٥- ٢٦٠

(٤) ينظر شرح المقاصد في علم الكلام، التفتازاني، ٢/٢٣١

مقدمة أولي: الوعيد بالعقاب الدائم لمرتكب الكبيرة لطف بالعباد

المقدمة الثانية: وكل ما هو لطف بالعباد واجب الحصول

نتيجـة:- الوعيد بالعقاب الدائم لمرتكب الكبيرة واجب الحصول

دليل المقدمة الأولي قالوا لأن هذا أزجر عن المعاصـــي فإن الناس حينما يعلمون أن ارتكاب الكبائر سيقابل بالخلود والعذاب غير المنقطع سيحملهم ذلك على البعد عن المعاصي

ودليل الثانية: مر الحديث عنها إذ يجب على الله عندهم فعل الأصـــلح بالعباد طالما أن هذا الأصلح خاضع لقانون التحسين والتقبيح العقليين

أما النتيجة فلو سلم الخصم بكلتا المقدمتين يلزمه التسليم بصحة النتيجة

وقدر رد التفتازاني على دليل المعتزلة هذا بقوله: (ورد بمنع وجوب اللطف ومنع انحصـاره في الدوام فإن من لا يكترث باللبث في الجحيم أحقابا قلما يسـتكثر الخلود فيها عقابا وإذ قد كان كل وعيد لطفا ولا شـــيء من الوعيد بلطف للكل فليكن لطف الخلود في النار مختصـــا بالكفار وكفى بوعيد النيران بل وعد الجنان لطفا ومزجرة لأهل الإيمان ولو وجب ما هو الغاية في اللطف والزجر لما صح الاكتفاء بوعيد الخلود في النار) (١).

خلاصة رد التفتازاني:-

١-لا نســلم لكم أصــل القاعدة التي بنيتم عليها الدليل وما بني على باطل فهو أشــد بطلانا من سابقه

٢-وعلى فرض التسليم بوجوب اللطف لكن لا نسلم انحصاره في الخلود في النار بل قد يكون اللطف في العذاب المنقطع وقد يكون في العذاب الدائم فرب لطف في حق زيد غير لطف في حق عمرو فنفوس الناس ليســـت واحدة فمن الممكن أن يكون الخلود في النار هو

(١) ينظر شرح المقاصد في علم الكلام، التفتازاني، ٢/٢٣١

لطف خاص بهم، والوعيد بالنار والوعد بالجنان أكبر مزجرة لأهل الإيمان فيكون هذا هو اللطف الخاص بهم.

ويمكن صياغة اعتراض التفتازاني على دليل المعتزلة على هيئة قياس منطقي من الشكل الثالث:

مقدمة أولي:- كل وعيد لطف

مقدمة ثانية:- لا شيء من الوعيد لطف للكل

النتيجة:- بعض الوعيد ليس لطفا للكل

٢. العصمة

من المباحث الاعتقادية التي تأثرت بقاعدة اللطف مسألة العصمة فقالوا من اللطف الواجب على الله أن يعصم الأنبياء وزادت الإمامية والأئمة عن الوقوع في الزلل والخطأ؛ لأن هذا أدعي لاستجابة الناس إلي دعوة الأنبياء والمرسلين والانصياع - على حد زعم الإمامية — إلي أوامر أئمة آل البيت، وقبل الولوج في التفاصيل نعرج أولا على تعريف العصمة

فهي في اللغة بمعني المنع قال الأزهري -في تهذيب اللغة-: "العصمة في كلام العرب: المنع، وعصمة الله عبده: أن يعصمه مما يوبقه، واعتصم فلان بالله إذا امتنع به، واستعصم إذا امتنع وتأبَّى. قال الله تعالى حكاية عن امرأة العزيز في أمر يوسف - عليه السلام - حين راودته عن نفسه: (فَاسْتَعْصَمَ) أي: تأبَّى عليها، ولم يجبها إلى طلبها" (١).

(١) تهذيب اللغة، محمد أحمد الأزهري، تحقيق / محمد عوض، ٣٤/٢، الناشر / دار إحياء التراث العربي — بيروت، ط١/٢٠٠١م

واصـــطلاحا:- عرفها الجرجاني قائلا:- العصـــمة ملكة اجتناب المعاصـــي مع التمكن منها(١).

وقد اختلفت الفرق الإسلامية حول عصمة الأنبياء عليهم السلام مع اتفاقهم على عدم عصـــمة من ســـواهم باســـتثناء الإمامية الذين ذهبوا إلي وجوب عصـــمة الأئمة من آل البيت، ويمكن تلخيص الخلاف في الآتي:-

اختلفوا في هذا على قولين:-

القول الأول:- لا يجوز عليهم الخطأ ولا يقع منهم ذنب من الذنوب على أي وجه من الوجوه ويعزي هذا إلي الروافض

القول الثاني:- يجوز الخطأ عليهم ثم اختلفوا في تحديد هذا الخطأ واختلافهم يرجع إلي أقوال ثلاثة وهي:-

١-الكفر والشرك غير جائز وقوعه من الأنبياء الكرام وهذا باتفاق الأمة بأسرها، وحكي عن الخوارج جوازه عليهم، وحكي عن الإمامية جواز صدوره منهم على وجه التقية

٢-التبليغ:- فإن الأمة قد ذهبت إلي أنه لا يجوز الخطأ في تبليغ الرســـالة لأن هذا يعد كذبا وخيانة في حق الأنبياء والمرسلين، وجوز قوم ذلك على سبيل السهو النسيان

٣-ما يتعلق بأحوالهم وأفعالهم وخلاف الأمة فيه على أربعة أوجه:-

الوجه الأول:-امتناع صدور الصغائر والكبائر من الأنبياء الكرام

الوجه الثاني:- امتناع صـدور الصـغائر والكبائر من الأنبياء الكرام على وجه العمد ويجوز على وجه السهو والخطأ

الوجه الثالث:- امتناع صدور الكبائر وجواز صدور الصغائر على جهة الخطأ والتأويل

(١) التعريفات، الشريف الجرجاني، صـ١٩٥، دار الكتاب العربي – بيروت، ط١/١٤٠٥هـ

الوجه الرابع:- جواز صدور الكبائر على وجه العمد ومن باب أولي صدور الصغائر(١).

وذهبت الإمامية إلي أن الأئمة معصومون؛ نظرا للمفاسد المترتبة على القول بعدم عصمة هؤلاء الأئمة

يعرف الشيخ المفيد العصمة فيقول: "بأنها لطف يفعله الله – تعالى – بالمكلف بحيث يمنع منه وقوع المعصية، وترك الطاعة مع قدرته عليها" (٢).

فمعني ترك اللطف هنا – على حد قول الإمامية – ارتكاب المعاصي وإتيان المحظورات الأمر الذي يترتب عليه الإخلال بوظيفة الأئمة؛ لأن الإمام يجب الإتمام به والانصياع لأوامره فلو لم يكن معصوما لم يؤتمن فيما يأتيه ويؤمن به أن يكون قبيحا، بل لا يمتنع إن لم يكن معصوما أن يرتد ويدعو الناس إلي الارتداد؛ فلأجل هذه المفاسد كلها وغيرها كان من اللطف على الله تعالي أن يمنع الأئمة من العصيان صيانة للدين والدنيا (٣).

فليس معنى العصمة أن يجبر الله الإمام على ترك المعصية بل يفعل به ألطافًا يترك معها المعصية مختارًا(٤).

على أني وجدت نصا للشيخ المفيد في كتابه "أوائل المقالات" يفهم منه أنه يجوز الخطأ على الإمام مما يعني انتقاض القول بعصمة الأئمة يقول:- (إن للإمام أن يحكم بعلمه كما يحكم بظاهر الشهادات ومتي عرف من المشهود عليه ضد ما تضمنته الشهادة أبطل بذلك شهادة من شهد عليه وحكم فيه بما أعلمه الله تعالي، **وقد يجوز عندي أن تغيب عنه بواطن**

(١) ينظر التمهيد شرح معالم العدل والتوحيد، يحي بن حمزه العلوي، صـ٤١٩

(٢) النكت الاعتقادية، الشيخ المفيد، صـ٣٧

(٣) ينظر الشافي في الإمامة، الشريف المرتضي علي بن الحسين الموسوي، صـ٣٠٨، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، ط٢/٢٠٠٤م

(٤) ينظر أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية، د/ ناصر القفاري، ٢/٧٧٩-٧٨٠، بدون دار نشر، ط١/١٤١٤هـ

الأمور فيحكم فيها بالظواهر وإن كانت على خلاف الحقيقة عند الله، ويجوز أن يدله الله تعالي على الفرق بين الصـادقين من الشـهود وبين الكاذبين فلا يغيب عنه حقيقة الحال، والأمور في هذا الباب متعلقة بالألطاف) (١).

وهذا النص فيه دلالتان:-

الدلالة الأولي:- أن الشـيخ المفيد وهو من كبار علماء الإمامية يجوز على الإمام الخطأ نظرا إلي أنه قد تغيب عنه بواطن الأمور فيحكم في بعضها بما أعلمه الله إياه وفي البعض الآخر بظاهر الشـهادات فيحكم هنا أحيانا بما يخالف مراد الله والعصـمة كما مر تعني المنع من مخالفة مراد الله والعمل على مطابقة حال المعصوم لمراد الله

الدلالة الثانية:- أن في هذا النص نقد لدليل نقض الغرض الذي يعد أكبر دليل عند القائلين بوجوب اللطف فهاهنا حالات ثلاث:-

الحالة الأولي:- أن يكون الشـخص نبيا فعلا أو إماما مؤيدا حقا تتطابق أحكامه وأقواله مع مرادات الإله وهنا يتحقق الغرض من مراد الله

الحالة الثانية:- أن يكون رجلا يدعي النبوة أو الإمامة وهو ليس كذلك لكنه يحقق وتتوافق أفعاله مع مرادات الإله فهنا إما أن يتدخل الإله لبيان فساد مدعاه في النبوة أو الإمامة وبالتالي تبطل أفعال المدعي المتوافقة مع مرادات الإله وينتقض غرض الله بأن لا يتحقق مراده أو أن لا يتدخل الإله فيتحقق للإله أمر ولا يتحقق له آخر حيث يتحقق مراده لكن عن طريق شخص كذاب وسكوت الإله في هذه الحال إقرار لهذا الكذاب على مدعاه وهو قبيح في حق الإله.

(١) أوائل المقالات، الشيخ المفيد، تحقيق . إبراهيم الأنصاري، ٦٦/٤، الناشر/ دار المفيد للطباعة والنشر – بيروت – لبنان

الحالة الثالثة:-أن يكون الرجل نبيا حقا وإماما حقا لكنه يحكم بالظاهر فيصيب أحيانا ويخطئ أخري فالمفيد يقو ل هنا من الجائز على الإله التدخل لإصـــلاح الخطأ ولبيان مراده ومفهوم كلامه أنه من الجائز عليه أن لا يتدخل وهنا ينتقض دليل نقض الغرض إذ الغرض تحقيق مراد الله فلو لم يتدخل الإله لكان بذلك ناقضا لمراده وغرضه.

٣. بعثة الأنبياء

النبوة هي اختصـاص بشـر بسـماع وحي من الله تعالي بواسـطة ملك أو دونه فإن أمر بتبليغه فرسـالة فالمختص بالأول نبي وبالثاني رسـول(١)، وهي محض فضـل واصـطفاء من الله تعالي لعبد من عباده لم ينلها بكسـب أو عمل أو خلوة أو مجاهدة وتصـفية على هذا سـار علماء الإسـلام ولم يخالف في هذا إلا من شـذ عن هذا الإطار العام لعلماء المسـلمين؛ وذلك لأن دلالة الآية القرآنية على معتقد أهل السنة قاطع قال تعالي في سورة الحج:(**اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ**) (٢).

ويقول النبي صلي الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه واثلة بن الأسقع أنه قال سمعت رسول الله صلي الله عليه وسلم يقول:- (إن الله اصطفى من ولد إبراهيم إسماعيل واصطفى من بني إسماعيل بني كنانة، واصطفى من بني كنانة قريشا، واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من بني هاشم) (٣).

(١) ينظر المختصر الكلامي، بن عرفة الورغمي، صـ٩٢٧

(٢) سورة الحج آية: ٧٥

(٣) رواه مسلم، كتاب المناقب، بَابُ فَضْلِ نَسَبِ النَّبِيِّ صَلى الله عَليه وسَلم، ٦٠٠٢/ ٦-١٠٧،

وقال صـــاحب جوهرة التوحيد: ولم تكن نبوة مكتســـبة & ولو رقي في الخير أعلى عقبه(١).

أما عن بيان حكمها ووجه الحاجة إليها:-

اختلفت الفرق الإسلامية في حكم إرسال الرسل فهي عند أهل الحق جائزة عقلا واقعة فعلا يقول الآمدي: (مذهب أهل الحق أن النبوات ليست واجبة أن تكون ولا ممتنعة أن تكون بل الكون وأن لا كون بالنسبة إلى ذاتها وإلى مرجحها سيان وهما بالنظر إليه سيان) (٢).

فهي جائزة أي ليست بممتنعة فلا يترتب على بعثة الأنبياء محال بل إن في أرسال الرسل نفع للعباد وتحقيق مصـــالح البلاد فالناس يحتاجون إلي مرشـــد وقائد يوجه إلي الخير ويمنع من الشر وسلوك طريق الغواية فحاجتهم إلي الأنبياء أشد من حاجتهم إلي الطعام والشراب؛ لأن الإنســـان يحتاج إلي الغذاء في اليوم مرة أو مرتين لكن حاجتهم إلي الأنبياء بعدد الأنفاس إذ بامتثال أوامرهم سعادة الدنيا والآخرة وفي عصيانهم خسارة أبدية كما أنها ليست واجبة؛ لأن الله تعالي –كما مر تكرار – لا يجب عليه شـــيء، هذا من حيث الجواز أما من حيث الوقوع فهي واقعة فعلا فقد ثبت بالدليل القاطع وجود رسل وأنبياء بلغوا للناس شرع الله تبارك وتعالي أولهم آدم عليه السلام وآخرهم وبه ختمت النبوة محمد صلي الله عليه وسلم.

وذهبت البراهمة والتناسخية والصابئة إلي إنكار البعثة مطلقا، وبعض البراهمة آمن برسالة آدم فقط، وبعضهم بإبراهيم فقط، وبعض الصابئة برسالة شيث وإدريس فقط (٣).

(١) حاشية البيجوري علي جوهرة التوحيد – المسمى تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد، صـ٢١١، تحقيق د/ علي جمعه، الناشر / دار السلام، ط٤/٢٠٠٨م

(٢) غاية المرام في علم الكلام، سيف الدين الآمدي، ٣١٨/١، تحقيق / حسن محمود عبد اللطيف، الناشر / المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة

(٣) ينظر المختصر الكلامي، بن عرفة الورغمي، صـ٩٣٢-٩٣٣

وهي عند الفلاسفة واجبة عقلا قال ابن سينا في النجاة:- (فواجب إذاً أن يكون نبي، وواجب أن يكون إنساناً، وواجب أن تكون له خصوصية ليست لسائر الناس، حتى يستشعر الناس فيه أمراً لا يوجد لهم، فيتميز به عنهم، فتكون له المعجزات التي أخبر به) (١).

أما عن رأي المعتزلة وجماعة الإمامية وهو الغرض من الحديث هنا عن بعثة الأنبياء فقد ذكر الشهرستاني في "نهاية الإقدام في علم الكلام" مذهبهم فقال:- (صارت البراهمة والصابئة إلى القول باستحالة النبوات عقلا **وصارت المعتزلة وجماعة من الشيعة إلى القول بوجوب وجود النبوات عقلا من جهة اللطف** وصارت الأشعرية وجماعة من أهل السنة إلى القول بجواز وجود النبوات عقلا ووقوعها في الوجود عيانا وتنتفي استحالتها بتحقيق وجودها كما ثبت تصورها بنفي استحالته) (٢).

أبان القاضي عبد الجبار في كتابه "الأصول الخمسة" عن وجه إثبات النبوات عن طريق قاعدة اللطف فبين أن ما يدعوا إلي الواجب ويصرف عن القبيح فإنه واجب لا محاله وبالعكس فما يصرف عن الواجب ويدعوا إلي القبيح فإنه قبيح لا محاله ولما لم يكن في قوة العقل التمييز بين ما هو مصلحة ولطف وبين ما لا يكون كذلك فلابد من أن يعرفنا الله تعالي حال هذه الأفعال والسبيل الوحيد إلي ذلك هو إرسال الرسل لبيان وللفصل بين ما هو لطف وبين ما هو خلاف ذلك فما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب فبعثة الرسل لطف من الله فمن ثم هي واجبة(٣).

(١) النجاة، ابن سينا، صـ٣٣٩، تحقيق د / ماجد فخري، الناشر / دار الآفاق الجديدة – بيروت، ط١/١٩٨٥م
(٢) نهاية الإقدام في علم الكلام، عبد الكريم الشهرستاني، صـ٢٣٣
(٣) شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار، صـ٥٦٤

وفي النكت الاعتقادية للشـــيخ المفيد قال (فإن قيل ما الدليل على أن نصـــب الأنبياء والرســـل واجب في الحكمة؟ فالجواب الدليل على ذلك أنه لطف واللطف واجب في الحكمة فنصب الأنبياء والرسل واجب في الحكمة) (١).

وفي الشافي للشريف المرتضي قال (والنبوة طريق وجوبها أيضا اللطف) (٢).

وأضـــافت الشـــيعة الإمامية مدركا آخر من مدراك وجوب بعثة الرســـل وهو ما يعرف بالإجماع اللطفي نص على هذا المدرك نصـير الدين الطوسـي فمعني اللطف أنه يجب على الله أن لا يمنع عباده عن الوصـول إليه وأن يرشـد نفوسـهم الكاملة إلي ما فيه صـلاحهم في الدنيا والآخرة وهذا هو السبب في وجوب بعثة الرسل وعليه فلو اتفقت الأمة في حكم من الأحكام على خلاف الواقع وجب على الإمام المنصوب حجة على العباد إزاحة الشبهة بإلقاء الخلاف بينهم (٣)..

فمعني هذا أنه لو كان إجماع الأمة على وجوب بعثة الرســـل إجماعا مخالفا للواقع وغير مطابق للصـدق وللحقيقة لكان يجب على الإمام المعصـوم بوحي من الله أن يتدخل لطفا من الله بعباده ويصـرف أذهان بعضـهم عن هذا الحكم المخالف للواقع إلي حكم آخر مطابق تمام التطابق فلما أجمعت الأمة على وجوب بعثة الرسـل ولم يتدخل الإله لحل ولخلخلة هذا الإجماع علمنا أن إجماعهم على وجوب بعثة الرسل إجماع مطابق للواقع وموافق للحقيقة

(١) النكت الاعتقادية، الشيخ المفيد محمد بن محمد العكبري، صـ٣٥، تحقيق / رضا المختاري، الناشر / المؤتمر الأول لمؤلفات الشيخ المفيد، ط١٤١٣/١هـ

(٢) الشافي في الإمامة، الشريف المرتضي علي بن الحسين الموسوي، ٣٩/١، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، ط٢٠٠٩/٢م

(٣) دراسات في الأصول – تقريرا لأبحاث سماحة آية الله العظمي السيد أبو القاسم الخوئي، آية الله السيد علي الهاشمي الشاهرودي، ١٤٤/٣، الناشر/ مؤسسة دائرة معارف الفقه الإسلامي، ط٢٠٠٥/٢م

وفي حالة وجود لطف الله بالناس بأن أرسل إليهم الرسل لا يصح احتجاج الناس وتعللهم بالأعذار أمام الله فقول الله تعالي على لسانهم:- **(وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُمْ بِعَذَابٍ مِنْ قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَذِلَّ وَنَخْزَى)** (١).

فأخبر تعالي كما تقول الإمامية أنه لو منعهم اللطف في بعثة الرسل لكان لهم أن يسألوا هذا السؤال ولاشك أن تصحيح سؤالهم عن عدم إرسال الرسل مداره على قبح إهلاكهم دون أن يرسل إليهم الأنبياء والمرسلين، مما يعني أن السبيل والمسوغ لعدم صحة تعلل هؤلاء هو أن يلطف الله بالناس ويرسل إليهم رسلا فإذا عاقب الله العصاة والكافرين لم يكن لأحد أن يعترض على حكم الله على هؤلاء العصاة ولا يسوغ لأحد أن يقبح فعل الله بعقاب العصاة والكافرين (٢).

وقد صاغ صاحب بداية المعارف الإلهية حجة اللطف الإمامية على ثبوت النبوة بقياس منطقي على النحو التالي:-

مقدمة أولي:- النبوة لطف

مقدمة ثانية:- واللطف لازم كماله وصفاته

نتيجة:- النبوة لازمة لكماله وصفاته(٣).

فالحاصل أن قاعدة اللطف يدور عليها إثبات النبوة العامة والنبوة الخاصة عند القائلين بوجوب اللطف فهي العمدة في الاستدلال على النبوة وأي نقض أو إبطال لقاعدة اللطف يعود بالإبطال على النبوة إذ هي الطريق والوسيلة الوحيدة إليها في كتاب "مباحث الحجج والأصول العملية" يقول صاحبه:- (انسداد باب إثبات نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وآله

(١) سورة طه آية: ١٣٤

(٢) ينظر صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية، ش/ آصف محسني، صـ٢٦٦

(٣) ينظر بداية المعارف الإلهية في شرح عقائد الإمامية، محسن الخرازي، ١/ ٢٢٩، الناشر/ مؤسسة النشر الإسلامي، ط١٠/١٤٢٣هـ

وسلم بل سائر النبوات لأن ذلك مبتن على مقدمة عقلية عملية هي قبح إجراء المعجزة على يد الكاذب لأنه تغرير بالناس ونحو من الكذب فيكون قبيحا على الله تعالى) (١).

إن قاعدة اللطف مبنية على قاعدة التحسين والتقبيح العقليين فكل ما حسنه العقل وجب على الله أن يفعله لطفا بعباده وكل ما قبحه العقل وجب على الله أن يجنب عباده فعله لطفا بهم فلو لم يعتد بتحسين العقل وتقبيحه فلا يصح الاعتماد على اللطف لإثبات مقام النبوة وبذلك ينسد باب إثبات النبوة

على أن الاحتجاج باللطف على ثبوت النبوة لم يخل من انتقادات وقد مر طرف منها في سياق الحديث عن الشيعة المخالفين في وجوب اللطف، ولم يكن الإيجي بمعزل بل وجه هو الآخر في "المواقف" نقدا للمعتزلة المعتمدين على إثبات النبوة عن طريق قاعدة اللطف بأن يقال لهم هذا الدليل الذي تمسكتم به في وجوب اللطف ينتقض بأمور منها إنا نعلم أنه لو كان في كل عصر نبي وفي كل بلد معصوم يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر وكان حكام (الأطراف مجتهدين متفقين لكان لطفا وأنتم لا توجبونه على الله تعالى بل نجزم بعدمه فلا يكون واجبا عليه(٢).

ومراد الإيجي من ذلك أن يريد أن يقول لهم إنه من اللطف أن يكون في كل عصر نبي يبين ويرشد للخير والحق، ومن اللطف أيضا يكون في كل بلد معصوم يبين الخطأ والصواب، كما أنه من اللطف أيضا أن يكون في الأماكن النائية مجتهدين متفقين في اجتهادهم لأجل نفس الغاية والهدف في وجود النبي والإمام المعصوم لكن كل هؤلاء غير موجودين في الواقع وبالتالي فلن نوجبه على الله تعالي؛ لأنه لو كان وقعيا لأوجبناه أما والحال هذه فلا نوجب اللطف على الله تعالي.

(١) مباحث الحجج والأصول العملية، السيد محمود الهاشمي، ١٣٥/٤، بدون طبعة

(٢) ينظر شرح المواقف، عضد الدين الإيجي، ١٩٦/٨

والسؤال الآن لم يعد إرسال الرسل لطف من الله؟ ألا يمكن أن يكون عدم إرسال الرسل هو اللطف بأن يترك الله الناس لمقتضي التجربة الإنسانية لكي يتعرفوا على الله كما في قصة حي بن يقظان؟

إن القول بأن عدم إرسال الرسل قد يكون لطفا من الله بالناس قول في دائرة الجواز العقلي فالعقل البشري لا يمنعه ولا يحكم عليه بالاستحالة وتوجيهه أن الغاية من إرسال الرسل حصول الناس على الثواب الأعظم والدرجات الأعلى في الجنة ولاشك أن هذا المعني حاصل مع القول بعدم اللطف أكثر من القول باللطف إذ أن المشقة حاصلة في حالة عدم إرسال الله للرسل؛ لأن فيها إعمال للذهن وبحث في القرائن والشواهد المؤدية إلي الله سبحانه وتعالي فالوصول إلي الله عبر هذا الطريق أكثر صعوبة وأشد وعورة من غيره وقد قال النبي صلي الله عليه وسلم "يا عائشة إنما أجرك على قدر نصبك" (١).

ثم هناك أمورا ترك الله فيها الناس لمقتضي التجربة الإنسانية ولم يرسل من أجل بيانها أحد كسائر الأمور الحياتية والدنيوية كالاقتصاد وشئون الصحة والمرض ومجالات العلوم الطبيعية وغيرها من المجالات الحياتية الأخرى مع أن الناس قد تعرضوا ولا زالوا يتعرضون للكوارث الطبيعية والعديد من الأمراض والأوبئة فتماشيا مع قاعدة اللطف كان الأليق بالله ألا يترك الناس مع هذا المصير المجهول.

فإن قالوا هناك حكم وفوائد مترتبة على مثل هذه الشرور والكوارث الكونية وبدونها لا تتحقق هذه الحكم والفوائد.

---

(١) أصل الحديث عند مسلم في صحيحه فعن القاسم، عن أم المؤمنين، قالت: قلت: يا رسول الله، يصدر الناس بنسكين، وأصدر بنسك واحد؟ قال: انتظري، فإذا طهرت، فاخرجي إلى التنعيم، فأهلي منه، ثم القينا عند كذا وكذا، قال: أظنه قال: غدا، ولكنها على قدر نصبك، أو قال: نفقتك " **صحيح مسلم، باب بيان وجوه الإحرام والجمع بين العمرة والحج، ٢٨٩٩/٣-٤٥٠**

قلنا فلم لا تقولون أنه الأنسب أيضا في أمور الدين أن لا يرسل الله رسلا وأنبياء حتي تتحقق مثل تلك الفوائد والحكم والمصالح المترتبة على عدم تبيين الله للناس مجالات الحياة الدنيوية فما تقولونه هناك نقوله هنا

في كتاب "مباحث الحجج والأصول" يقرر صاحبه هذا المعني فيقول:-(ولهذا تري في تاريخ البشرية أن كثيرا من مصالح الإنسان التي يتوقف عليها دفع الأخطار المهلكة عنه لم يكشفها الله تعالي للإنسان بطريق الوحي والدين وإنما ترك الإنسان وخبرته وجهده لكي يتوصل عبر آلاف السنين إلي اكتشافها، ولعل الحكمة في ذلك أن نفس ترك الإنسان وخبرته يكون في نفسه ذا مصلحة تربوية للنوع البشري تكون أهم من تلك المصالح، إذن فقاعدة اللطف لا يصح تطبيقها على مثل هذه المصالح) (١).

يضاف إلي هذا أن الناس في هذا الزمان الذي نعيشه يحتاجون إلي تدخل الإله أكثر من أي زمن مضي، فكثير من ملاحدة العصر يريدون الإيمان بالله لكنهم يعتقدون أن أدلة وجوده غير منطقية نظرا لكثرة الشبهات المضادة للوجود الإلهي، إن الله قد تدخل في فترات سابقة بأن أرسل مثلا أنبياء وأيدهم بمعجزات لطفا منه بالناس فهل لطف الله بالناس قاصرا على زمن دون آخر؟ لم لم يتدخل الله في هذا الزمن ويبين بصورة لا لبس فيها ولا غموض براهين وجوده؟ هل كان الناس في القديم أحوج إلي اللطف من هذا الزمن؟ لاشك أن الناس في المرحلة الراهنة أحوج من أي وقت مضي للتدخل الإلهي(٢).

ثبت مما سبق أن الاعتماد على تحسين العقل وتقبيحه في تصويب أفعال الله وأنه ينبغي على الله أن يفعل الأصلح للناس أمر غير صحيح فالعقول متفاوته فما يكون حسنا عند

---

(١) بحوث في علم الأصول – مباحث الحجج والأصول العملية، تقرير لأبحاث محمد باقر الصدر، ش/ حسن عبد الستار، ٤٢١/٩، الناشر / الدار الإسلامية – بيروت لبنان، ط١/٢٠٠٣م

(٢) Schellenberg، J. L. The Hiddenness Argument: Philosophy's New Challenge to Belief in God. New York: Oxford University Press، 2015.

البعض قد يكون قبيحا عند الآخرين وما هو حسن عند آخرين قد يكون هناك ما هو أحسن وأفضل منه بمقتضي تحكيم العقول فبطلت قاعدة اللطف لاعتمادها على تحسين العقل وتقبيحه

على أن بطلان الدليل لا يعني بطلان المدلول فالذي عليه عامة أهل السنة أن الدليل على صدق مدعي النبوة ليست هي قاعدة اللطف بل عدوا أمورا كثيرة للتدليل على تلك القضية من هذه الأمور:-

١-المعجزة:- آكد أدلة أهل السنة على إثبات نبوة الأنبياء، بل ذهب البعض إلي أنها الطريق الوحيد إلي تلك الغاية وإن كان الحق على خلافه، فالجويني يذهب إلى أن المعجزة هي الطريق الوحيد لإثبات النبوة(١)

٢- خلق العلم الضروري عند بعض الناس بأن هذا النبي صادق كما حدث لبعض الصحابة.

٣-إخبار من عُلم صدقه بنبوة غيره، كإخبار التوراة والإنجيل بنبوة نبينا محمد ﷺ.

٤-وجود أوصاف لا يوجد مجموعها قط إلا لنبي، وهذا ما يُعرف بقرائن أحوال الأنبياء من حيث نشأتهم وأخلاقهم، ونسبهم، وصفتهم (٢).

وتفصيل الحديث عن تلك المسألة له مظانه في كتب علم الكلام والمقام هنا ليس مقام تفصيل إنما اكتفي فقط بالإشارة إلي تلك الدلائل والتنبيه على أنه إذا كانت هناك اعتراضات على دليل المعتزلة والإمامية على قاعدة اللطف باعتبارها دليلا على بعثة الأنبياء فهناك دلائل أخري وشواهد كثيرة تثبت نبوتهم عليهم السلام.

(١) الإرشاد، الجويني، ص٣٣١

(٢ تحرير المطالب محمد بن أبي الفضل البكي الكومي، ص ٢١٢، ٢١٣

٤. نصب الإمام

الإمامة هي رئاسة عامة لحفظ مصالح الناس دينا ودنيا وزجرهم عما يضرهم، وقد اتفق أهل الحق على أنه لا بد للمسلمين من إمام يسوسهم ويحفظ بيضتهم، ويمكنهم من إقامة شعائر دينهم من جمع وجماعات وإخراج الزكوات والصدقات التي تؤخذ من الأغنياء وترد إلي الفقراء، ويقطع مادة شرور المتغلبة والمتلصصة وقطاع الطريق، ويفصل في النزاعات بينهم عن طريق تعيين القضاة والأمراء والموالي إلي غير ذلك مما لابد منه لاستقامة معاش الناس دينا ودنيا، ولم يخالف في هذا غير أبو بكر بن الأصم وهشام بن عمرو والخوارج حيث قالوا بأن نصب الإمام ليس بواجب، وخالفت الإمامية حينما زعمت بجواز تولية إمام مستور وغائب ينتظرون خروجه أما أهل السنة فقد اشترطوا فيه أن يكون ظاهرا لا غائبا ولا مستورا حتي تتحقق الغاية من توليه إمامة المسلمين(١).

كما خالفت الشيعة سائر الفرق حينما زعمت أنه لا طريق لمعرفة الوجوب في تنصيب الإمام إلا العقل وحده بينما ذهبت الأشعرية وأكثر المعتزلة أن مدار وجوب تولية الإمام على الشرع وحده دون العقل، وذهب آخرون إلي أن مدار الوجوب على الشرع والعقل فهؤلاء هم الجاحظ والكعبي وأبو الحسين البصري وغيرهم، فالناس في طريق وجوب نصب الإمام فرق ثلاث:-

١-الطريق إلى وجوبه الشرع دون العقل وهم الأشعرية وأكثر المعتزلة

٢-الطريق إلى وجوبه الشرع والعقل وهم الحسين البصري والكعبي والجاحظ

(١) ينظر شرح العمدة في عقيدة أهل السنة والجماعة – المسمى ب الاعتماد في الاعتقاد، أبو البركات النسفي، ص٣٢٩-٣٣٠، تحقيق د/ عبد الله إسماعيل، الدار للطباعة – مصر، ط٢/٢٠١٠م

٣-الطريق إلي وجوبه العقل وحده وهم السبعية(١) والاثنا عشرية(٢).

وحجة الاثنا عشـــرية في ذلك بأن ذلك واجب على الله لكونه لطفا واللطف واجب فبالتالي نصب الإمام واجب فقد نقل الإمام الرازي رحمه الله عن الشريف المرتضي بأنه يري أن نصـــب الإمام لطف واللطف على الله تعالي واجب فنصـــب الإمام إذا واجب على الله تعالي معللا ذلك بأن الخلق إذا كان لهم رئيس يمنعهم عن المعاصي ويأمرهم بالطاعات كان حالهم في القرب من الطاعة والبعد عن المعصية أكمل مما إذا لم يكن لهم مثل هذا الرئيس (٣)، وقالوا إن ذلك معلوم بالضرورة من مجاري العادات فالواقع يشهد لتلك الضرورة (٤)

ينقل التفتازاني عن الإمامية احتجاجهم على وجوب نصـــب الإمام بأن هذا لطف من الله بالناس واللطف واجب على الله تعالي حيث قال: (وأما عند الإمامة فلأنه إذا كان لهم رئيس قاهر يمنعهم من المحظورات ويحثهم على الواجبات كانوا معه أقرب إلى ا لطاعات وأبعد من المعاصي منهم بدونه واللطف واجب على الله) (٥)

(١) **السبعية:** يزعمون أن خلافة النبي – صلى الله عليه وسلم – اتصلت بالنص إلى جعفر كما يقوله الاثنا عشرية، وأن جعفرا نص على إمامة ابن ابنه محمد بن إسماعيل، وزعموا أن محمد بن إسماعيل حي إلى اليوم – يعني إلى أوائل المائة الرابعة لم يمت ولا يموت حتى يملك الأرض، وأنه هو المهدي الذي تقدمت البشارة به. واحتجوا في ذلك بأخبار رووها عن أسلافهم، يخبرون فيها أن سابع الأئمة قائمهم. **ينظر منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، أبو العباس تقي الدين ابن تيمية، ٤٨١/٣، تحقيق / محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط١٩٨٦/١م**

(٢) ينظر التمهيد في شرح معالم العدل والتوحيد، يحي بن حمزه العلوي، ص٥٣٨-٥٣٩، تحقيق هشام حنفي سيد، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، ط٢٠٠٨/١م

(٣) ينظر الأربعين في أصول الدين، فخر الدين الرازي، ٢٥٩/٢

(٤) ينظر أبكار الأفكار، الآمدي، ١٣٠/٥

(٥) ينظر شرح المقاصد في علم الكلام، سعد الدين التفتازاني، ٢٧٥/٢

وادعي بعضهم أن الحكم بكون نصب الإمام لطف حكم ظاهر من خلال التجربة بل هو ضروري لا يسع أحد إنكاره (١)

ولاشك أن دعوي الضرورة هنا مكابرة إذ معني الضروري اتفاق الجميع عليه فهو غير محتاج لإثبات صحته إلي أمارة أو برهان وهذا غير حاصل إذ أن المسألة مليئة بالنزاع والأخذ والرد على نحو ما سيتبين

ووصل بهم الحد إلي أنهم زعموا أن إنكار نصب الإمام شر من إنكار نبوة الأنبياء إذ أن الإمامة لطف عام والنبوة لطف خاص لإمكان خلو الزمان عن الأنبياء واللطف العام إنكاره شر من إنكار اللطف الخاص(٢)

وروي عن الصادق عليه السلام أنه قال: إن الناصبي شر من اليهودي فقيل وكيف ذلك يا بن رسول الله؟ فقال؛ لأن اليهودي منع لطف النبوة وهو خاص والناصبي منع لطف الإمامة وهو عام (٣).

الرد على هذه الدعوي:-

استفاض الإمام الرازي رحمه الله في تعقب رأي الإمامية الإثني عشرية في قولهم بأن نصب الإمام لطف من الله وبم أن اللطف واجب فبالتالي نصب الإمام واجب وفي الأسطر القادمة عرض لأهم الردود على تلك الدعوي:-

١-اللطف الذي قررتموه إنما يحصل من وجود إمام قاهر سائس يرجي ثوابه ويخشي عقابه وأنتم لا تقولون به، أما الإمام الذي لا يري له أثر في الدنيا ولا خبر فكيف يكون نصبه لطفا؟ فإذا الإمام الذي يحصل به اللطف لا توجبون وجوده، والذي لا يحصل به اللطف توجبون

(١) ينظر الألفين في إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، الحلي الحسن بن يوسف المطهر، صـ٢٥، مكتبة الألفين – الكويت، ط/١٩٨٥م

(٢) ينظر الألفين في إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، الحلي الحسن بن يوسف المطهر، صـ٢٣

(٣) ينظر بيان النافع يوم الحشر في شرح الباب الحادي عشر للعلامة الحلي، حسين علي الحسيني، صـ٢٣٥

وجوده فأين أحدهما من الآخر (١).، وعلق البيضاوي في الطوالع على ما قالته الإمامية الإثنا عشرية قائلا:-(كيف ولم يتمكن من عهد النبوة إلي أيامنا إمام على ما وصفتموه) (٢).

اعتراض والرد عليه:

اعترضت الشيعة على هذا الدليل بأن مجرد الاعتقاد بوجود الإمام يعد هذا لطفا سواء ظهر الإمام لأوليائه أم لم يظهر وسواء تصرف أم لم يتصرف؛ وذلك لأن المكلف إذا اعتقد وجوده كان دائما يخاف ظهوره فيحمله هذا الخوف عن الامتناع عن القبائح

وأجيب بأن مجرد خلقه وإيجاده في وقت ما كاف في تحقيق هذا المعني فإن المكلف إذا انزجر عن المعاصي بحجة أن هناك إمام مرسل من قبل السلطان مختف في القرية فبنفس المعني سينزجر المكلف إذا علم أن إماما ربما يرسله السلطان في أي وقت شاء وليس هذا خوفا من معدوم بل من وجود مترقب كما أن خوف الأول من ظهور مترقب فما تقولونه هنا سنقوله هناك(٣).

٢-السبب في وجوب نصب الإمام حمل الناس على الطاعة وإبعادهم عن المعصية وهذا أمر حاصل عند وجود القضاة المعصومين والعساكر المعصومة والنواب المعصومين، وأنتم لا توجبون شيئا من ذلك على الله تعالي، وعدم وجوبه إما أن يقال لأن الواجب تحصيل أصل التمكين أما تكميل التمكين فغير واجب أو السبب في عدم إيجاب تنصيب هؤلاء أن تنصيبهم ربما لا يخلو عن وجه من وجوه المفسدة وعلى التقديرين لم لا يجوز مثله في هذه المسألة؟

٣-أن كون الشيء مشتملا على المصلحة من بعض الوجوه، لا يمنع اشتماله على المفسدة من وجه آخر. والشيء لا يكون لطفا واجبا على الله تعالى، إلا إذا كان خاليا عن جميع جهات المفسدة. فإذن لا يتم القول بأن نصب الإمام لطف بمجرد ما ذكرتم، بل لا بد

(١) ينظر الأربعين في أصول الدين، فخر الدين الرازي، ٢/٢٦٠-٢٦٣

(٢) طوالع الأنوار من مطالع الأنظار، البيضاوي، ص٣٤٩

(٣) ينظر شرح المقاصد في علم الكلام، التفتازاني، ٢/٢٧٦

معه من بيان كونه خاليا عن جميع جهات المفسدة، وأنتم ما بينتم ذلك فإذن لم يثبت أن نصب الإمام لطف (١).، وقد عدد بعضهم المفاسد التي قد تترتب على نصب الإمام فربما يستنكفون ويستكبرون عن طاعته فيعمل فيهم الضرب والسحل والقتل فيزداد الفساد، أو يستولي عليهم فيظلمهم، أو يكثر عليهم الخراج والمكوس والضرائب فيأخذ أموال الضعفاء (٢).

ومثال حصول الفساد على يد الإمام أنه قد يفتي بأمر ثم يتراجع عن الإفتاء بهذا الأمر تقية كما وقع لأحدهم وهو شعيب العقرقوفي الذي سمع الإمام الصادق عليه السلام ينهى عن أكل ذبائح أهل الكتاب، قال شعيب: «فلما خرجنا من عنده، قال لي أبو بصير: كلها فقد سمعته وأباه جميعا يأمران بأكلها، ثم سأل الإمام عن ذلك، فقال: لا تأكلها، قال شعيب: فقال لي أبو بصير: كلها وفي عنقي، فسأل الإمام ثانية، فقال: لا تأكلها، فقال أبو بصير: سله ثالثة، قال شعيب: فقلت: لا أسأله بعد مرتين» (٣).

فالإمام الذي من المفترض أن نصبه لأجل حث الناس على الطاعة، وقطعا لدابر الخلاف والشقاق في الدين بين الناس إذا به يصير أكبر معول لهدم الاستقرار الديني وتهديد السلم المجتمعي فيفتي هذا بأمر ويفتي آخر في نفس ذات المسألة بأمر آخر ويتقابل هذا وذاك وكل يزعم أن الإمام على رأيه يقول صاحب كتاب "الفاضح لمذهب الشيعة الإمامية":- (وكما ذكر الطوسي فإن هذا من أكبر الطعون على المذهب، فكل ما حاولوا إيراده لإثبات وجوب وجود الإمام، وأنه لطف لازم لحفظ الشريعة وهداية الخلق، قد انتقض، فأصبح الإمام وأقواله سببا للاختلاف والاضطراب، وتضليل الناس، فيفتي مرة بالإباحة ومرة بالتحريم، ومرة يفسر

(١) ينظر الأربعين في أصول الدين، فخر الدين الرازي، ٢/٢٦٠-٢٦٣

(٢) ينظر المختصر الكلامي، ابن عرفة الورغمِي، ص١٠٣٢، تحقيق وتعليق / نزار حمادي، دار الضياء – الكويت

(٣) ينظرذبائح أهل الكتاب، الشيخ المفيد، ص٩-١٠، تحقيق / مهدي النجف، دار المفيد للطباعة – بيروت – لبنان، ط٢/١٩٩٣م

الآية بمعنى، ومرة بمعنى مخالف، وما هذا الاختلاف الكثير، إلا مصداق واضح لقوله تعالى «**ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا**»(١))(٢)

٤- لا يبعد وجود زمان. متى نصب لأهل ذلك الزمان رئيس سائس، استنكفوا عن طاعته، فيصير ذلك الرئيس في ذلك الزمان، سببا لازدياد الفتنة.

لا يقال: هذا وإن كان محتملا، إلا أنه نادر. والنادر لا عبرة به.

لأنا نقول: هب أنه نادر، إلا أنه لا زمان إلا ويحتمل أن يكون ذلك الزمان، زمانا لذلك النادر. وبتقدير أن يكون كذلك، لم يكن نصب الرئيس فيه واجبا، وحينئذ لا يمكنكم أن تقطعوا في شيء من الأزمنة، بأنه يجب فيه نصب الإمام الرئيس على الله تعالى

بل قد تكون المصلحة في عدم وجوده فبالإضافة إلي أنه ربما يكون وجوده سببا لازدياد الفتنة قد تكون المصلحة أيضا في عدم وجوده؛ نظرا لكون الثواب مع عدمه أكثر وأفضل إذ أن العبد حينها طاعته ستكون خالصة لوجه الله لا خوفا من سياط سلطان ولا طمعا في رضوان وجنة هذا السلطان إنما العبادة خالصة لله سبحانه وتعالي والله عز وجل حدد لقبول العبادة شرطين أحدهما الإخلاص في العبادة والآخر متابعة النبي صلي الله عليه وسلم أي تكون العبادة على وفق عبادته صلي الله عليه وسلم قال تعالي:-(فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحدا) (٣).

قال الفضيل بن عياض:- (هو أخلص العمل وأصوبه فسئل عن معنى ذلك فقال إن العمل إذا كان خالصا ولم يكن صوابا لم يقبل وإذا كان صوابا ولم يكن خالصا لم يقبل حتى

(١) سورة النساء آية:٨٢

(٢) الفاضح لمذهب الشيعة الإمامية، حامد مسوحلي الإدريسي، صـ٦٢، مكتبة الرضوان مصر . ط١/٢٠٠٧م

(٣) سورة الكهف آية:١١٠

يكون خالصا صوابا فالخالص أن يكون لله والصواب أن يكون على السنة ثم قرأ قوله فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحدا) (١)

فتبين مما سبق أن نجاة الناس في الآخرة مرهونة بإخلاص العباد لله سبحانه وتعالي وهي متحققة مع عدم وجود الإمام أكثر من القول بوجوب وجوده ففي عدم وجوده لطف على عكس ما تقرره الإمامية، يقرر التفتازاني هذا المعني في كتابه "شرح المقاصد في علم الكلام" فيقول:- (أداء الواجب وترك القبيح مع عدم الإمام أكثر ثوابا لكونهما أشق وأقرب إلى الإخلاص لاحتمال انتفاء كونهما من خوف الإمام) (٢).

٥- هذا الذي يجعل نصب الإمام لطفا فيه. إن كان الله تعالى عالما بوقوعه كان واجب الوقوع، فلا حاجة به إلى هذا اللطف. وإن كان عالما بعدم وقوعه، كان ممتنع الوقوع، فلم يكن للطف فيه أثر البتة.

سلمنا: أن نصب الإمام لطف. لكن لا نسلم أن اللطف واجب. وقد قدمنا ما يدل على أنه لا يجب على الله شيء أصلا ورأسا (٣).

٦-أليس القصد من القول بأن نصب الإمام لطف واللطف واجب وبالتالي نصب الإمام واجب أن يقبل الناس على الطاعة ويمتنعوا عن المعصية فالوسيلة (نصب الإمام) ليست هي المرادة بنفسها بل هي مرادة لغيرها، فإذا تحقق الهدف بغير هذه الوسيلة لم تكن تلك الوسيلة واجبة فلم لا يجوز مثلا أن يقوم لطف آخر مقام نصب الإمام كالعصمة مثلا، فلم لا يجوز أن

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم الجوزية، ١٨١/٢، تحقيق / طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل – بيروت، ط/١٩٧٣م

(٢) شرح المقاصد في علم الكلام، التفتازاني، ٢٧٦/٢

(٣) ينظر الأربعين في أصول الدين، فخر الدين الرازي، ٢٦٠/٢-٢٦٣

يخلق الله تعالي زمانا الناس يكونون فيه معصـومين مسـتغنين عن الإمام، والادعاء بأن اللطف الحاصل بالإمام غير حاصل بغيره إنما هو مجرد دعوي تفتقر إلي البرهان والدليل(١).

(١) شرح المقاصد في علم الكلام، التفتازاني، ٢/٢٧٦

نتائج البحث وتوصياته

١-اتضح من خلال البحث أن عقيدة أهل السنة في أفعال الله تتفق وتتماشي مع اتصاف الذات الإلهية بالكمال في الذات والصفات والأفعال؛ إذ في نفي الوجوب على الله تنزيه لله تعالي عن الاتصاف بالنقائص وإثبات الحرية التامة والإرادة والمشيئة المطلقة ففي كل مبحث من مباحث علم الكلام يحرص أهل السنة دائما في تقرير عقائدهم ألا تمس الحرية الإلهية بأدني شائبة ينتج عنها نسبة الوجوب أو الإلجاء أو الإكراه إلي الله تعالي، وهذا كله على عكس الفرق المخالفة لأهل السنة

٢-العقل منزلته كبيرة عند أهل السنة لأن الله عز وجل أثني كثيرا على المتفكرين والمتعقلين والمتذكرين فكيف لا يعظِم أهل السنة شيئا عظَمه الله تبارك وتعالي؟ لكن أهل السنة كانوا وسطا في مسألة الاحتجاج بالعقل في قضايا الاعتقاد فجعلوا للعقل أبوابا هو الحجة فيها وللشرع أبوابا يكون هو الحجة فيها وأبوابا أخري مشتركة بين الشرع والعقل فمن الأبواب الخاصة بالشرع باب التحسين والتقبيح؛ لأن عقول الناس متفاوتة كما مر بيان ذلك في ثنايا البحث

٣-القراءة النقدية لمضامين قاعدة اللطف الإلهي وتطبيقاتها في مسائل عقدية مختلفة تثبت أنها غير قادرة على التدليل على تلك العقائد أو غير صالحة لكي تكون برهانا ودليلا على تلك المسائل العقدية مما يتطلب على العاملين في الحقل الكلامي التفتيش عن حجج وبراهين أخري للتدليل على تلك المسائل الأمر الذي يطعن في صلاحية وفاعلية قاعدة اللطف في مثل هذه المسائل

٤-هناك اتجاه داخل الفكر الإمامي الشيعي رافض للتسليم للعقائد الاعتزالية أو للفكر الكلامي الاعتزالي بدليل ما مر من المسائل التي خالف فيها الشيعة الإمامية للعقيدة الاعتزالية في رفض البعض منهم فكرة الوجوب على الله، واستناد البعض في تقرير مسائل عقدية كعقيدة البعثة ونصب الإمام على قاعدة اللطف الإلهي

٥-البعد عن عقيدة أهل السنة قد يجر إلي منزلقات أخطر مما كانت في السابق كما مر بيان تبعات القول بوجوب اللطف على الله تعالي فإنه قد يفتح بابا كبيرا من أبواب الإلحاد فأخطر شبهة عند الملحدين هي امتلاء العالم بالشرور والآفات فلو كان اللطف واجبا على الله لوجب عليه التدخل لإنقاذ البشرية من خراب الحروب ودمار الكوارث الطبيعية وويلات الآفات والأمراض ومن ثم تمهيد الطريق للملحدين للإيمان بالله- أليس هذا هو معني اللطف - عن طريق سد باب الشبهات والشكوك الطاعنة في الوجود الإلهي

توصيات البحث

دراسة الاتجاه الإمامي الرافض لارتماء الشيعة الإمامية في أحضان العقيدة الاعتزالية، ومحاولة أن يكون للشيعة الإمامية رأي وعقيدة مستقلة عن عقائد الفرق الأخرى، فالتبعية العمياء تضر أكثر مما تنفع

قائمة المصادر والمراجع

أولا المراجع العربية:

١. **أبكار الأفكار**، سيف الدين الآمدي، تحقيق د/ أحمد محمد المهدي، الناشر/ دار الكتب والوثائق القومية- القاهرة، ط٢/٢٠٠٤م

٢. **الأربعين في أصول الدين**، الفخر الرازي، تحقيق د/ أحمد حجازي السقا، الناشر / مكتبة الكليات الأزهرية

٣. **الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد**: أبو المعالي عبد الملك بن عبدالله الجويني تحقيق: د/ محمد يوسف موسى، وعلى عبد المنعم عبد الحميد، مطبعة الخانجى - مصر، ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠ م

٤. **أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية**، د/ ناصر القفاري، بدون دار نشر، ط١/١٤١٤هـ

٥. **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، ابن القيم الجوزية، تحقيق / طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل – بيروت، ط/١٩٧٣م

٦. **الألفين في إمامة أمير المؤمنين على بن أبي طالب**، الحلي الحسن بن يوسف المطهر، مكتبة الألفين – الكويت، ط/١٩٨٥م

٧. **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، تحقيق / محمد عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١/١٤١٨هـ

٨. **أوائل المقالات**، الشيخ المفيد، تحقيق ـ إبراهيم الأنصاري، الناشر/ دار المفيد للطباعة والنشر – بيروت – لبنان

٩. **بحوث في علم الأصول** – مباحث الحجج والأصول العملية، تقرير لأبحاث محمد باقر الصدر، ش/ حسن عبد الستار، الناشر / الدار الإسلامية – بيروت لبنان، ط١/٢٠٠٣م

١٠. **بداية المعارف الإلهية في شرح عقائد الإمامية**، محسن الخرازي، ١/ ٢٢٩، الناشر/ مؤسسة النشر الإسلامي، ط١٠/١٤٢٣هـ

١١. **بغية الطالب في شرح عقيدة ابن الحاجب**، أحمد بن زكري، دراسة وتحقيق: عبد الله بن يوسف الشيخ سيدي، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في الدراسات الإسلامية، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية – الرباط ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

١٢. **بيان النافع يوم الحشر في شرح الباب الحادي عشر** للعلامة الحلي – رسالة ماجستير في الفلسفة والإلهيات، حسين على الحسيني الناشر / مؤسسة الأعلى للمطبوعات – بيروت – لبنان، ط١/٢٠٠٧م

١٣. **تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة**- أسبابه ومظاهره، عبد اللطيف عبد القادر الحفظي، الناشر / دار الأندلس الخضراء للنشر والتوزيع – جده، ط١/٢٠٠٠م

١٤. **التعريفات**، الشريف الجرجاني، دار الكتاب العربي – بيروت، ط١/١٤٠٥هـ

١٥. **التمهيد في شرح معالم العدل والتوحيد**، يحي بن حمزه العلوي، تحقيق هشام حنفي سيد، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، ط١/٢٠٠٨م

١٦. **تهذيب اللغة**، محمد أحمد الأزهري، تحقيق / محمد عوض، الناشر / دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١/٢٠٠١م

١٧. **جناية المعتزلة على العقل والشرع**، د. خالد كبير علال، /الناشر: دار المحتسب الجزائر ١٤٣٣/ ٢٠١٢

١٨. **حاشية البيجوري على جوهرة التوحيد** – المسمى تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد، تحقيق د/ على جمعه، الناشر / دار السلام، ط٤/٢٠٠٨م

١٩. **دراسات في الأصول** – تقريرا لأبحاث سماحة آية الله العظمي السيد أبو القاسم الخوئي، آية الله السيد على الهاشمي الشاهرودي، الناشر/ مؤسسة دائرة معارف الفقه الإسلامي، ط٢/٢٠٠٥م

٢٠. **ذبائح أهل الكتاب**، الشيخ المفيد، تحقيق / مهدي النجف، دار المفيد للطباعة – بيروت – لبنان، ط٢/١٩٩٣م

٢١. الشافي في الإمامة، الشريف المرتضي على بن الحسين الموسوي، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، ط٢/٢٠٠٤م

٢٢. **الشافي في الإمامة**، الشريف المرتضي على بن الحسين الموسوي، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، ط٢/٢٠٠٩م

٢٣. **شرح الأصول الخمسة**، القاضي عبد الجبار، تحقيق د/ عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبه

٢٤. **شرح العلامة الخيالي على النونية:** شمس الدين أحمد بن موسى المشهور بالخيالي، دراسة وتحقيق: عبد النصير ناتور أحمد المليباري، مكتبة وهبة – القاهرة، ط١/ ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م

٢٥. **شرح العمدة في عقيدة أهل السنة والجماعة** – المسمى ب الاعتماد في الاعتقاد، أبو البركات النسفي، تحقيق د/ عبد الله إسماعيل، الدار للطباعة – مصر، ط٢/٢٠١٠م

٢٦. **شرح المواقف للجرجاني مع حاشيتي السيالكوتي والفناري**، ط١/مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر

٢٧. **صحيح مسلم**، تحقيق / مركز البحوث بدار التأصيل، دار التأصيل – القاهرة

٢٨. **صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية**، محمد آصف محسني، الناشر / ذوي القربي، ط١/١٤٢٨هـ

٢٩. **طوالع الأنوار من مطالع الأنظار**، ناصر الدين البيضاوي، تحقيق د/محمد ربيع الجوهري، مطبعة رشوان، ط١/١٩٩٨م

٣٠. **عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين**، ابن القيم الجوزية، الناشر: دار ابن كثير، دمشق، بيروت/مكتبة دار التراث، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط٣/، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م

٣١. **العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية**، أبو المعالي الجويني، تحقيق د/ محمد الزبيدي، الناشر / دار سبيل الرشاد – بيروت

٣٢. **عمدة أهل التوفيق والتسديد في شرح عقيدة أهل التوحيد الكبري**، أبو عبد الله السنوسي، مطبعة جريدة الإسلام – مصر

٣٣. العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، ابن الوزير، تحقيق / شعيب الأرناؤوط، الناشر / مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٣/١٩٩٤م

٣٤. **غاية المرام في علم الكلام**، سيف الدين الآمدي، تحقيق / حسن محمود عبد اللطيف، الناشر / المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة

٣٥. **الفاضح لمذهب الشيعة الإمامية**، حامد مسوحلي الإدريسي، مكتبة الرضوان مصر . ط١/٢٠٠٧م

٣٦. **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، ابن حزم، مكتبة الخانجي القاهرة

٣٧. **فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة**، تحقيق فؤاد سيد، طبعة الدار التونسية للنشر، القاضي عبد الجبار، طبقات المعتزلة ابن المرتضي بيروت – لبنان، ط/١٩٦١م

٣٨. **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، أبو القاسم جار الله الزمخشري، الناشر / دار الكتاب العربي – بيروت، ط٣/١٤٠٧هـ

٣٩. **كشف المراد شرح تجريد الاعتقاد**، ابن المطهر الحلي، الناشر / مؤسسة الأعلى للمطبوعات – بيروت– لبنان

٤٠. **لباب العقول في الرد على الفلاسفة في علم الأصول**: أبو الحجاج يوسف بن محمد المكلاتي، تحقيق: د/ فوقية حسين محمود، دار الأنصار، ط١/ ١٩٧٧م.

٤١. **لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية**، شمس الدين السفاريني، الناشر / مؤسسة الخافقين- دمشق، ط٢/١٩٨٢م

٤٢. **مباحث الأصول** – تقريرا لأبحاث سماحة آية الله العظمي الشهيد السيد محمد باقر الصدر، تأليف السيد كاظم الحسيني الحائري، الناشر / دار البشير، ط٣/١٤٣٣هـ

٤٣. **مباحث الحجج والأصول العملية**، السيد محمود الهاشمي، بدون طبعة

٤٤. **المحصول في علم الأصول**، فخر الدين الرازي، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، الناشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، السعودية، ١٤٠٠هـ

٤٥. **المحيط بالتكليف**، القاضي عبد الجبار، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والترجمة والنشر، القاهرة

٤٦. **المختصر الكلامي**، ابن عرفة الورغمِي، تحقيق وتعليق / نزار حمادي، دار الضياء – الكويت

٤٧. **مصباح الأصول** – تقرير عن سماحة آية الله العظمي السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي، محمد سرور الحسيني، مكتبة الداوري – إيران، ط٦

٤٨. **المغني الغنية في أصول الدين** للمتولي، تحقيق وتقديم: مارى برنان، عبد الرحمن بن مأمون النيسابوري، الناشر: المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، ١٩٨٦ – القاهرة

٤٩. **المغني في أبواب التوحيد والعدل**، القاضي عبد الجبار، تحقيق د/ أبو العلا عفيفي، مراجعة د/ إبراهيم مدكور

٥٠. **مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير**، أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي، دار النشر / دار إحياء التراث العربي – بيروت

٥١. **مقالات الإسلاميين واختلاف المصليين**، أبو الحسن الأشعري، المكتبة العصرية / بيروت، ط/٢٠٠٨م

٥٢. **المقالات ومعه عيون المسائل والجوابات**، أبو القاسم عبد الله البلخي الكعبي، دار الفتح – الأردن، ط١/٢٠١٨م

٥٣. **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية**، أبو العباس تقي الدين ابن تيمية، تحقيق / محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط١/١٩٨٦م

٥٤. النجاة، ابن سينا، تحقيق د / ماجد فخري، الناشر / دار الآفاق الجديدة – بيروت، ط١/١٩٨٥م

٥٥. **النكت الاعتقادية**، الشيخ المفيد محمد بن محمد العكبري، تحقيق / رضا المختاري، الناشر / المؤتمر الأول لمؤلفات الشيخ المفيد، ط١/١٤١٣هـ

٥٦. **نهاية الإقدام في علم الكلام**، عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق / أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١/١٤٢٥هـ

ثانيا المراجع الأجنبية:

٥٧. **Schellenberg، J. L. The Hiddenness Argument: Philosophy's New Challenge to Belief in God. New York: Oxford University Press، 2015.**

فهرس الموضوعات

المحتويات

المقدمة ١٠٠٦
المبحث الأول ١٠٠٩
التحسين والتقبيح وعلاقتهما باللطف الإلهي ١٠٠٩
المطلب الأول ١٠١٠
تعريف التحسين والتقبيح ومذاهب الناس فيهما ١٠١٠
المطلب الثاني ١٠١٣
فروع للقول بالحسن والقبح العقليين ١٠١٣
المبحث الثاني ١٠١٧
اللطف الإلهي ١٠١٧
المطلب الأول ١٠١٨
تعريف اللطف وبيان أقسامه ١٠١٨
المطلب الثاني ١٠٢٢
مذاهب الفرق الكلامية حول اللطف الإلهي ١٠٢٢
المطلب الثالث ١٠٤٢
تطبيقات عقدية لقاعدة اللطف الإلهي ١٠٤٢
نتائج البحث وتوصياته ١٠٦٦
قائمة المصادر والمراجع ١٠٦٨
فهرس الموضوعات ١٠٧٥